

# الوطن

تحرير \* ديمقراطية \* اشتراكية

2  
1986

# الوطن

تحرير \* ديمقراطية \* اشتراكية

## فهرس

العدد الثاني / يونيو ١٩٨٦

3 .....	تقديم
9 .....	المراقبة الاقتصادية والسياسية الامريكية على المغرب
28 .....	التبغية الاقتصادية في المغرب وتعمق الفوارق الطبقة
49 .....	مميزات ومراحل تطور الطبقة العاملة في الوطن العربي
61 .....	المبادىء التنظيمية الحزبية : قواعد ها وضوابطها الاساسية

الوطن محلية فصلية مغربية تعنى بقضايا التحرر والتقدم في الوطن العربي

المدير المسؤول : عبد الغني بوستة DR DE LA PUBLICATION : Abdelghani BOUSTA  
عنوان المراسلات : CORRESPONDANCE : 63, rue du Colonel Fabien - ARCUEIL 94110

## تقديم

مع الغارات الامريكية الوحشية على ليبيا في ١٥ ابريل الماضي ، ينتقل العدوان الامريالي على وطننا العربي الى درجة أ على من الشراسة والغطرسة. انها خطوة أخرى على طريق تصعيد الارهاب الامريالي على الشعوب ، فقبلها كانت الغارة الصهيونية الامريكية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية بتونس ، ثم اختطاف الطائرين المصريين والليبيين .. حلقات متلاحقة في نفس مسلسل التصعيد العدوانى المكشوف الذى تقوده ادارة ريان ضد الامة العربية بوجه خاص .

فالواقع أن الاعتداء العسكري الشنيع على الجماهيرية الليبية لا يستهدف سيادة الشعب الليبي فحسب ، بل ويشكل تهديدا سافرا لباقي

متينا منسقاً، وترتبت عن ذلك ردة يمينية شاملة تجتاحت الوطن العربي من المحيط الى الخليج من أجل ترکيز مصالح الرأسمال الدولي والرجعيات المحلية، لا مناص أن يرتبط النضال القومي الحق بتشديد الكفاح ضد الوجود الامريالي المتعدد الاشكال داخل كل بلد عربي ، وبوجه خاص جاءَ كافة القواعد الامريكية والاجنبية والغاء الارتباطات والاتفاقات مع الامريالية.

انها مهام لا تكتسي مضمونا وطنيا طبقيا قوميا فحسب ، بل انها تتدرج في اطار المصارعة الدولية مع القوات الامريالية على الصعيد العالمي ، وذلك هو البعد الاممي للنضال القومي .

\* \*  
\*

ضمن هذا الطرح الشمولي ، يأتي هذا العدد من "الوطن" متناولًا في البداية – وكاستمرار للدراسة التي صدرت في العدد السابق حول المصالح والقواعد العسكرية الامريكية في المغرب وانعكاساتها على الوطن العربي – تحليل نموذج من نماذج الهيمنة الاقتصادية والتحكم السياسي للامريالية على الوطن العربي ، ألا وهو المراقبة الامريكية على المغرب والاساليب المباشرة والخفية التي تمارسها للسيطرة على مقدراته الاستراتيجية وشده الى واقع التبعية الاقتصادية والمالية ..

هذه التبعية وتعمق الفوارق الطبقة في المغرب هي بالضبط موضوع الدراسة الثانية التي تتناول الخلفيات الطبقية للاختيارات الاقتصادية التي تمارسها الطبقة الحاكمة في المغرب ، وانعكاساتها على واقع الجماهير الكادحة ، والخلاصات الاساسية التي يفرزها تحليل تناقضات المجتمع المغربي وما تحجل به من احتمالات مستقبلية بالنسبة لنضال القوات الشعبية .

في قلب هذا النضال ، تحتل الطبقة العاملة موقع الطليعة الطبقية

شعوب حوض البحر المتوسط، ويندرج في اطار أوسع هو تكتيف الحصار والتآمر على الانظمة والحركات الوطنية والثورية عبر العالم ، كما يتحلى ذلك على الخصوص في الدعم الامريكي المتزايد لعصابات المرتزقة ضد نظام أنغولا ضد ثورة نيكاراغوا ونظمها الشرعي ، ومساندة نظام الميزي العنصري بجنوب افريقيا ، والدعم المطلق الذي تقدمه الامريالية الامريكية لاداتها "اسرائيل" في هجمتها المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية .

ان المحرك الاساسي لهذه السياسة الارهابية يمكن في محاولة الامريالية الامريكية فرض سيطرتها على العالم بأسره لضمان مصالح الرأسمال الدولي ، حيث يتضافر هذا الاسلوب الارهابي المباشر مع أساليب النهب والابتزاز الاقتصادي لطبقات الشعوب وتضييق الخناق المالي عليها بواسطة الادوات والمؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات التي تكرس التبعية والهيمنة الامريالية ، وبفضل التحالف العضوي مع الرجعية العربية وأنظمتها العميلة .. تلك الانظمة التي ذهبت بها الخيانة الوطنية الامريالية تستخدمها كقواعد عسكرية وتستخدمها للمراقبة والتجسس الدائم على الشعوب ، ان لم يكن للتدخل والعدوان العسكري المباشر عليها .

لا غرابة اذ والحاله هذه أن تقف الانظمة الرجعية العربية موقف الذل والعار والعجز المطلق أمام العدوان المتكرر وتکدب بنفسها أسطورة "التضامن العربي" الرسمي .. بل وتدھب أكثر من ذلك إلى تطبيق وقمع مبادرات الجماهير الشعبية التي عبرت عن احتجاجها القومي ضد التصعيد الامريالي وعن تضامنها حقاً مع ضحايا ذلك التصعيد .. ما دامت تلك الانظمة مندمجة اندماجاً عضواً مصيراً بالاستراتيجية الامريالية ، وبالتالي مفتقرة للحد الادنى من الحس الوطني وقادرة على التصدي لابسط مستلزمات التضامن القومي في وجه أعداء الامة العربية .

وفي الوقت الذي أصبح تحالف الامريالية والصهيونية والرجعية

يقول الشهيد عمر بنجلون :

"كل شكل للديمقراطية لا يستجيب عملياً وبسرعة للحاجات الجماهيرية الأكثر استعجالاً سيكون مخاللة وقناعاً لاستمرار نظام الاستغلال، وتبعاً لذلك نهجاً لتقوية الرجعية والامبرالية.. (٠٠) ان المطالبة الديمقراطية للقوى التقدمية الوطنية هي بالحتم نضال للتحرر الاقتصادي والاجتماعي، نضال من أجل الاشتراكية. وهذا النضال لا يمكن أن يتقدم إلا بالعمل الفعلي للعمال وال فلاحين والمصنعين والمتلقين الثوريين" .

\* \* \*

"حينما نتكلم عن الدور الظاهري للطبقة العاملة، فاننا نعني بذلك المحرك الذي يقود الكفاح من أجل الاطاحة بهياكل الاستغلال . وهذا لا يعني العمل النقابي وحده، فالعمل النقابي جزء لا يتجزأ من النضال الشامل، وهو فصل من فصول النظرية الاشتراكية الشاملة، لأن الاطار الفكري لدور الطبقة العاملة هو الذي ينبغي على النظرية الاشتراكية أى الصراع الطبقي" .

\* \* \*

"ان الاتحاد لا يزعم الاتيان بأيديولوجية جديدة أو باشتراكية خاصة قد يطلق عليها نعوت. ان الاشتراكية واحدة، كمنهجية وكهدف، قوامها الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والتداول يتصرف فيها المنتجون بواسطة تنظيماتهم وجهاز الدولة الذي يكون جهازاً في خدمتهم وتحت مراقبة تنظيماتهم الحزبية والمهنية، وكل ما عدا ذلك ما هو الا خلط وتضليل" .

ليس في المغرب فحسب، بل في مجموع الوطن العربي . وهذا ما يتطرق إليه المقال حول "مميزات ومراحل تطور الطبقة العاملة في الوطن العربي" الذي يبرز الخصوصيات التاريخية لنشأة وتكون هذه الطبقة، قبل تناول العوامل الأساسية المؤثرة في بنيتها الداخلية، وتوضيح المعنى الملموس لطبيعة الطبقة العاملة في النضال الثوري من أجل تقويض هيئات الاستغلال والتصدي لمهام التحرر والبناء الاشتراكي .

وهنا تأتي الدراسة الرابعة متمحورة حول المبادئ والضوابط التنظيمية الأساسية التي يعتمدها الثوريون في تنظيم الكفاح، وعلاقة الحزب الثوري بالمنظمات الجماهيرية، مع التذكير بالاخفاء والانزلاقات التي عليه أن يحاربها بلا هواة من أجل ضمان استمرارية مسيرته الكفاحية التاريخية من أجل التحرير والديمقراطية والاشراكية . . . .

## الوطن



# المراقبة الاقتصادية والسياسية الأمريكية على المغرب

"انتا في حاجة الى جهود متواصلة لتسليط الاضواء على كافة  
ظواهر الاستعمار الجديد ، من أجل تشخيص خصائصه واستقصاء علمي  
لوسائله وتحقيق دقيق لادواته وركائزه " . الشهيد المهدى بنبركة

اذا كان علينا ان نورخ بايجاز للنشاط الامريكي في المغرب طوال الثلاثين  
سنة المنصرمة ، فسنميز ثلاثة مراحل ، لكل منها خاصيتها الناتجة عن نوعية وثقل  
المصالح الامريكية في ظل اوضاع داخلية مغربية ، عرفت هي بدورها تحولات طبقية  
وسياسية متواصلة . فالمرحلة الاولى التي امتدت من ١٩٥٦ الى ١٩٧٣ ، اتسمت  
بتركيز واستخدام القواعد العسكرية ، الى جانب الدور الفعال للمعونات المالية  
والتجهيز العسكري . أما المرحلة الثانية ١٩٧٣ - ١٩٨٠ ، فهي عموما مرحلة كامب

"محسوبة بدقة لتشجيع رجال الاعمال" ، سياسة على الصعيد الوطني تضمن عدم تغيير الشروط التي يوافق عليها المستثمرون، انضباط الحكومة في أداء الديون، ضمان تحويل الارباح، قروض بنكية بمعدلات معقولة، ارتفاع مستوى التكوين عند عدد كاف من العمال، انشاء جهاز حكومي قادر على ارشاد المستثمرين، وأخيراً "وضوح الاهداف الاقتصادية الحكومية" .

وقد تلقت هذه التشجيعات بعض الصدى خلال السنوات اللاحقة، حيث فتحت ثلاث بنوك أمريكية أخرى فروع لها بالمغرب، من بينها "فورست أنتيرناشナル بنك" ، وقامت مجموعتان سياحيتان : هوليداي وهيلتون ببناء عدة فنادق، من بينها فندق هيلتون بالرباط. وبدأت خمس شركات، منها "الاوكسيدنتال بيتروليوم" بالتنقيب عن النفط. وظهر صنع جديد للعجلات (كوديير بالدار البيضاء) . كما دخل الاستثمار الأمريكي الميدان الزراعي، خاصة عبر شركة "كينغ رانش تيكساس" التي تملك مساحات شاسعة تقدر بـ ١١ ٠٠٠ هكتار لرعى البقر بالقرب من مدينة مكناس، وتمويل سد وادي زيز باقليم طرقاية. لكن الجدير بالذكر أيضاً، هو أن مشاريع التصنيع الكبيرة التي وافقت عليها بعض الشركات الأمريكية لم تر النور، مثل مشروع انشاء معمل للحامض الفوسفوري بآسفي الذي قدرت تكاليفه عام ١٩٦٦ بحوالي ١٠٠ مليون دولار أو مشروع مساهمة "جينرال اليكتريك" في بناه، معمل للصلب بالناظور قدرت طاقته الإنتاجية آنذاك بـ ١٨٠ ٠٠٠ طن سنوياً .

وفي سنة ١٩٧٢، كانت كبريات الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في المغرب تتوزع كالتالي (المصدر: كومباس - ماروك ١٩٧٣/١٩٧٢) :

غير معروفة	١٠	من ٥ الى ١٠	الشركات التي تفوق مبيعاتها
١٠ مليون درهم	٥ مليون درهم	١٠	من ٥ الى ١٠

سنجر	كورن بروديوك	آي تي تي	كوكاكولا
كومبانى	كولكات بالموليف	ایکسون	ایکسون
		آى آند دى	آى آند دى
		کودییر	کودییر
		بروکتیر وکامبل	بروکتیر وکامبل

دأيد مقابل الصحرا، وخلالها تمكنت الادارة الأمريكية من صياغة الابعاد الاقليمية لنفوذها في المغرب . أما المرحلة الثالثة التي انطلقت من ١٩٨١ ولا زالت مستمرة إلى حد اليوم، فتتميز بالحضور الأمريكي الشامل والمكثف في جميع الميادين والتمكن من وسائل مراقبة أجهزة الدولة والتحكم الاقتصادي، مع الاستعداد لمواجهة كل احتمالات المستقبل . إنها مرحلة احتدام الازمة الاقتصادية وانفجار الانتفاضات الشعبية . كما أنها على صعيد المنطقة مرحلة إعادة ترتيب الاوراق بين دول المغرب العربي . وعلى الصعيد الدولي مرحلة العنف الامبريالي ضد الشعوب والصراع من أجل المواد الاولية والاستراتيجية .

### المصالح الاقتصادية والتوجيه المالي

#### ١- الاستثمارات الخاصة

ان الاستثمارات الخاصة الأمريكية في المغرب، وان كانت مربحة، قد ظلت دائمة محدودة من حيث الحجم، حيث لم ير حال الاعمال الأمريكيونفائدة من مراحمة الرأسمال الفرنسي الموجود في المغرب منذ مدة طويلة مقطعاً جل القطاعات الاقتصادية تقريباً . حتى سنة ١٩٦٦، لم تكن هذه الاستثمارات تتجاوز في أقصى التقديرات الـ ٢٠ مليون دولار . ويتعلق الامر بعدد قليل من الشركات العاملة في قطاعات المعادن وال الحديد والالات الزراعية والبريد والعجلات والمواد الغذائية والصيدلانية والسياحة، بالإضافة الى ثلاثة شركات لتوزيع المحروقات . لكن أهم استثمار رأسمالي أمريكي عرفته تلك المرحلة الأولى، هو المساعدة منذ العام ١٩٦٣ في رأس المال البنك الوطني للانماء الاقتصادي، وهو بنك عمومي يهتم بتمويل المشاريع الكبرى، زيادة على ثلاثة مجموعات بنكية أخرى .

وفي سنة ١٩٦٦، تم انشاء غرفة أمريكية للتجارة انخرطت فيها ثمانون شركة أمريكا . وفي هذه المناسبة، حيث السفير الأمريكي، هنرى تاسكا، على مضاعفة الاستثمار في المغرب، معدداً المزايا والتسهيلات التي توفرها الدولة المغربية لتشجيع الرأس المال الاجنبي : "نظام عادل للضرائب" ، قانون شغل ونشاطات نقابية

تعتبر الولايات المتحدة أهم مصدر للقروض و"المساعدات" الاقتصادية الموجهة للمغرب، وهذا منذ الاشهر الاولى للاستقلال . ففي نوفمبر ١٩٥٦، توجه الوزير بالفريج الى واشنطن طلباً للمساعدات المالية. وفي شهر ابريل من السنة التالية، تم توقيع اتفاقية مشتركة تلتزم فيها الولايات المتحدة بتقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية الضرورية للانتقال الى وضعية الاستعمار الجديد، وتشكلت على اثرها داخل السفارة الامريكية بالرباط بعثة تابعة لوكالة التنمية الدولية، وهي وكالة تخضع للسياسة الخارجية الامريكية في توجيهه ومراقبة القروض والمساعدات لدول العالم الثالث .

وقد شكلت المساعدة الرسمية التي تلقاها المغرب من الولايات المتحدة في فترة ١٩٥٦ - ١٩٦٣ حوالي ٤٠٠ مليون دولار، أى بمعدل ٥٧ مليون دولار سنوياً على شكل منح استعملت لشراء المواد الغذائية (القمع الامريكي بصفة خاصة) وقروض على المدى البعيد (بفائدة ٣٥٪ أو ٤٪ على مدى ٤ سنة) لتمويل عدد من مشاريع التجهيز في القطاع الزراعي (سد مشروع قليلة، استثمار أراضي ملوية، برنامج "الانعاش الوطني" ...). وهكذا تم تمويل ٥٠٪ من ميزانية التجهيز المغربية للفترة ما بين ١٩٥٨ و ١٩٦١ . ويعود سبب ارتفاع هذه النسبة الى توقيف المساعدات الفرنسية للمغرب . وابتداً من ١٩٦٣، سينخفض الدعم الامريكي لتصل مساهمته في ميزانية التجهيز نسبة تتراوح ما بين ٣ و ٦٪ فقط، لكن الولايات المتحدة ستشرط في نفس الوقت على المغرب استعمال قروضها لشراء المواد والتجهيزات الامريكية . وبذلك عرفت الواردات المغربية من أمريكا ارتفاعاً ملماساً تعززت به مكانة الولايات المتحدة في المغرب .

وبصفة عامة، فإن المساعدة الامريكية للمغرب، قد وجدت ترجمتها على مستوى الميزان التجارى المغربي بزيادة الواردات من الولايات المتحدة، بفعل استعمال القروض الامريكية جزئياً أو حتى كلياً (مثلاً كان الامر عام ١٩٦٢ لاستيراد الفائض الزراعي الامريكي)، مع ما يخلفه ذلك من ارتفاع في العجز التجارى على حساب المغرب، فضلاً عن توفير شروط ممارسة الضغط الاقتصادي عند الحاجة لخدمة

ولقد قامت عدة وفود وزارية ومن رجال الاعمال المغاربة بزيارة الولايات المتحدة، واستقبلت بدورها وفوداً أمريكية لدراسة المشاريع الاقتصادية الممكنة . وفي سنة ١٩٨٠، وقع الاختيار على ٢٠ مشروعًا في ميادين صناعة الصلب والاسمنت والسكر والفوسفاط والصيد البحري والصخور النفطية والكهربائية والسدود . كما بدت الولايات المتحدة مهتمة بمشاريع "مغرب فوسفور" و"مغرب كيمياء"، وكذلك بالاورانيوم المستخلص من الفوسفات المغربي وباستخراج النفط، حيث زار ممثلون عن "الاوكسيدنتال بيتروليوم" المغرب عدة مرات، وحيث أن شركة "موبيل وايل" تشارك في عمليات التنقيب بطرفية .

وهكذا شهد النشاط الاقتصادي الامريكي في المغرب تزايداً نسبياً، ولكن في ظروف اشتداد الازمة الاقتصادية والمالية . هذه الظروف التي دفعت بالدولة المغربية الى اصدار قانون استثمارات جديد يخول للرأسمال الاجنبي تسهيلات اضافية - على غرار التسهيلات العسكرية - حيث يتضمن بالخصوص حذف كل الشروط المتعلقة بمغاربية الرأس المال، توسيع مجال الاستثمار الاجنبي، ضمان أوتوماتيكية تحويل الرأس المال والارباح لصالح المستثمرين الاجانب، ادخال تشجيعات مباشرة فيما يخص شراء الاراضي الصناعية ومنح التشغيل . كل هذا فضلاً عن مجموعة من التدابير الأخرى الخاصة بمحونة مراقبة الصرف ومراجعة نظام الجمارك وبنود تأمين التصدير، والنظام الضريبي . فهل عرفت عمليات الاستثمار الامريكي تطويراً في ظل ادارة ريفان؟ وفي أي اتجاه؟

ان المعطيات المتوفرة تشير الى أن الشركات الامريكية لا ترغب في تطوير استثماراتها في المغرب بشكل واسع، نظراً للمخاطر السياسية القائمة، بل ت يريد تركيزها فقط في ميدان المواد الاستراتيجية كالاورانيوم والكوبالت والفوسفاط والبترونول . لكن الادارة الامريكية تعمل في المقابل على تنشيط سياسة المساعدات والقروض، لما تفتحه من امكانيات لتوجيه السير الاقتصادي للبلاد والمساهمة المباشرة في تسييرها المالي، بما فيه خدمة لمصالحها البعيدة، وهذا هو الاتجاه البارز في نفوذها الاقتصادي داخل المغرب .

\* \* \*

ساهمت القروض الأمريكية في تمويل٪٥٥ من ميزانيات التجهيز المدرجة في المخطط الخماسي ٦٨ - ١٩٧٢ . كما ظلت المساعدات الغذائية (القمح الأمريكي) سياسة ثابتة لحد الان . ومع بداية السبعينات ، جربت الادارة الأمريكية صيغة جديدة "للمساعدة" تمثلت في ارسال ١٥٠ متطوعا من "فرقة السلام" (بيس كورب) الى المغرب ليختغلوا في قطاعات التعليم والفلاحة ، لكنها ألغيت بسرعة نظرا للسمعة السيئة التي حظي بها هؤلاء المتطوعون داخل الرأى العام المغربي الذي كان يعتبرهم علماً وجوايس .

وعلى العموم ، فإن حجم "المساعدات" الأمريكية التي تلقتها الدولة المغربية على امتداد الفترة ما بين ١٩٥٦ و ١٩٧٩ ، بلغ ٤٦٦ مليون دولار . منها ٣٤١ مليون دولار كقرض ، و ٤٦٥ مليون دولار كمنح للدولة ، و ٤١٨ مليون دولار كمبיעات للمواد الغذائية ، و ٣٩٧ مليون دولار كمنح غذائية . وفي نهاية السبعينات ، كانت محاور التمويل الاجنبي للمغرب تتوزع على الشكل التالي :

- فرنسا : تمويل شراء مواد التجهيز والاستهلاك الفرنسي ، زيادة على المساعدات العسكرية .
- البنك الدولي وفروعه : تمويل مشاريع زراعية وصناعية محددة .
- الولايات المتحدة : التزويد بالقمح .
- العربية السعودية والامارات : من بعد العقار ، صفقات الاسلحة .

### ٣ - التوجيه الاقتصادي المباشر

ومع بداية الثمانينات ، سترعرف "المساعدات" الأمريكية للمغرب تطورا نوعيا في اتجاهين رئيسيين : أولهما "عسكرة" القروض ، تبعا لزيادة حجم النشاط العسكري الأمريكي في المغرب من جهة ، وتعزيز القدرات القتالية للجيش المغربي في الصحراء من جهة أخرى ، وثانيهما تراجع المكانة النسبية للمساعدات الحكومية ، مقابل احتلال البنوك التجارية والدولية مركز الصدارة في عمليات القروض ، كما يتجلى ذلك في الارقام التالية بماليين الدراهم (المصدر: مغرب تنمية، العدد ٢٨٠ ، سبتمبر ١٩٨٢) :

اما مآف السياسة الخارجية الأمريكية ، كما حدث ذلك عام ١٩٦٤ ، في خضم "ازمة الصواريخ السوفياتية" بکوبا عندما ضغطت ادارة كينيدي على الدولة المغربية حتى تقطع علاقاتها التجارية مع کوبا التي تصدر السكر للمغرب ، ومع الصين التي تستورد منه الكوبالت . وهكذا وافق المغرب على تخفيض مبادراته التجارية مع کوبا واقامة مراقبة تقنية أمريكية على نوعية الكوبالت المصدر للصين ، لاستبعاد امكانية استخدامه العسكري . أما الصادرات المغربية لأمريكا ، فت تكون أساسا من المواد الاولية المصدرة باثمان بخسة (بيوكسيد المنغنيز ، الصوف ، الاسمنت ، سولفات الباريوم . . .).

والجدير بالإشارة أن بعثة من البنك الدولي للتنمية (بيرد) قد أقامت في المغرب ، من ربيع ١٩٦٤ الى شهر مايو ١٩٦٥ ، من أجل دراسة الاوضاع الاقتصادية ورسم طريق "التنمية" للمغرب . وفي الوقت نفسه ، كان السفير الأمريكي ، هنري تاسكا ، يدافع عن "نظريته" بخصوص المغرب داعيا الى فرض الاستقرار السياسي والاجتماعي عبر تعزيز قوات الامن والتشدد مع المعارضة من جهة ، وتكوين طبقة وسطى في الصناعة والزراعة من جهة ثانية .

وابتداء من العام ١٩٦٦ وحتى ١٩٦٩ ، وهي الفترة التي توقفت خلالها المساعدة الفرنسية للمغرب على اثر قضية اختطاف الشهيد المهدى بنبركة ، استعود الولايات المتحدة لتعويض النقص الحاصل ، لكنها سوف تتجه هذه المرة نحو تمويل تجهيزات البنية التحتية وبعض المشاريع الصناعية ، مع تكثيف التصدير الأمريكي للمغرب على قاعدة القروض الأمريكية التي بلغت قيمتها ٤٧ مليون دولار عام ١٩٦٥ وحوالي ٦٠ مليون دولار عام ١٩٦٦ . واستخدمت هذه المبالغ لتمويل المكتب الشريف للفوسفاط في إطار عملية لاسمدة والمكتب الوطني للكهرباء وبناء مطار النواصر الدولي وشبكة للفنادق والحصول على تجهيزات مختلفة ، خاصة منها تجهيزات القطاع الزراعي .

وسواء تعلق الامر بالقروض من أجل الاستثمار او بالقروض من أجل استيراد المواد الغذائية ، فإن "التعاون" المالي مع الولايات المتحدة يمر بعمليات معقدة ، بحيث يخضع تمويل مشروع ما أمريكيا لشراء المواد الأمريكية (الحبوب ، الزيوت ، وغيرها) بالعملة المحلية وتخصيص قيمتها فيما بعد لميزانية الاستثمارات . وقد

العلنية منها والسرية. وتتلخص "نصائح" ووصفات صندوق النقد الدولي بالنسبة للادارة المغربية في ضرورة، بل واجبارية، اتباع الحلول المالية "التقنية"، تلك الحلول التي تضمن "التوازن والاستقرار"، لكن كارقام على الورق وموازنات نظرية لا غير، وتوئى في الواقع الى تعميق الازمة كشرط لتعزيز التبعية للرأسمال الدولي، مهيئة التربة من جديد للتدخل الاقتصادي الاميرالي بشروط اقسى والتي هي بالطبع شروط أفضل بالنسبة للرأسمال الاحتکاري.

ولقد قطعت الدولة لحد الان أشواطاً بعيدة في تطبيق توجيهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مما أدى الى النتائج التالية:

- التوقيف الكلي أو الجزئي للعديد من البرامج الاستثمارية ومشاريع التجهيز، بالخصوص في الميادين الاجتماعية وعلى رأسها التعليم والصحة والاسكان، مع تقليل الاعتمادات المخصصة لل فلاحة، رغم وضعية الجفاف القاسية، وتخلي الدولة شيئاً فشيئاً عن أبسط التزاماتها الاجتماعية، بدءاً من "التقشف".
- ضرب وتفكيك أوصال القطاع العام تدريجياً وتحويله لفائدة الخواص، تتوجه يرمي الى تعميم منطق الربح الرأسمالي الخاص، ويراهن على "انفراج" اقتصادي عبر تقوية ارتباطات البورجوازية المغربية بالرأسمال الدولي، مع تقديم المزيد من التسهيلات لهذا الاخير.
- الغاء الآلاف من مناصب الشغل، وانهيار الكثير من المؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، واستفحال ظاهرة بطالة الاطر والهجرة القروية.

- رفع الدعم عن أسعار المواد الغذائية الاساسية، والسير نحو حذف صندوق موازنة الاسعار كلية، مما ينعكس بالارتفاع المتواصل للاسعار وضرب القدرة الشرائية لواسع الفئات الشعبية، باسم "حقيقة الاسعار".
- تعويم الدرهم الذي انخفضت قيمته بما يزيد عن ٢٠٪، في الوقت الذي يتزايد فيه حجم الاستيراد دون أية ضمانة في نمو حجم التصدير.
- الزيادة في الضرائب، خاصة غير المباشرة، وتوسيع مجال تطبيقها وابتداع أشكال ضريبية جديدة.

- تجميد الاجور - التي تنخفض في الواقع قيمتها الحقيقة من جراء التضخم المالي - مما يعود بأرباح مباشرة على الاحتکارات والشركات المتعددة الجنسية، ولا تنعكس سلبياً الا على السوق الداخلية التي يزداد ركودها، في حين أن امكانيات

المصدر	١٩٨١	١٩٨٢
البنك الدولي	٥٣٥٨	٧٠٤٧٠
السوق الدولية	٢١٣٤٠	٣٢٧٧٨
الولايات المتحدة	٤٩٣٥	٦٨٥٧

والحقيقة أن هذا التطور في بنية الديون المغربية ذات المصدر الاميركي لا يميز المغرب فقط ولا يمس القروض الاميريكية وحدها، فهو سمة عامة تطبع مديونية العالم الثالث كله. وفي نهاية ١٩٨٢، كانت مديونية البلدان الرأسمالية التابعة غير المنتجة للنفط، تبلغ ٥٠٠ مليار دولار، منها ٣٠٠ مليار، أي ٦٠٪ كقروض من البنوك التجارية، بينما لم تكن هذه النسبة تتجاوز ١٠٪ قبل عشر سنوات. كما أن الارقام المذكورة تشير الى تزايد "التسبيس" المباشر للمساعدة وتعزيز تبعية الدولة المغربية للنظام المالي الاميركي وشروطه. فمن المعروف أن مذهب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، يقضي باستخدام القروض "للمساعدة على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلدان التي للولايات المتحدة فيها مصالح اقتصادية"، لكن الزيادة في هذا الدعم الانتقائي تتم أكثر فأكثر على حساب المشاريع الاستثمارية، بل ان التخلی عن برامج الاستثمار صار هو الشرط الاول لمنح القروض.

وقد يبدو هذا التحول في "المساعدة" الاقتصادية الاميركية متناقضاً مع واقع الازمة الاقتصادية الخانقة التي يعيشها المغرب، ولكنه يتوافق في الحقيقة تماماً مع رغبة الولايات المتحدة في تكثيف تدخلاتها الاقتصادية عبر "المساعدة" مع مصالحها السياسية والاستراتيجية المباشرة. كما أنه يترجم تقلص المساهمة الاميركية داخل المؤسسات المالية المختصة في القروض المنوحة بفوائد امتيازية. فمقابل حقنات المساعدة التي باتت هي المحرك الوحيد تقريباً لحياة الدولة المغربية، يتدخل خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمراقبة السير الاقتصادي ورسم السياسة المالية التي يحب نهجها.

ومما يسهل مهمة هذه المؤسسات امكانية اطلاعها بدقة على المعطيات الكمية والكيفية المتعلقة بالوضع الاقتصادي والمعالي للمغرب، وعلى التقارير والملفات

- التعاون مع الموصاد على تكوين جهاز المخابرات المغربية في بداية السبعينيات، ومساهمة عناصر من الموصاد في اختطاف الشهيد المهدى بنبركة، فى شهر أكتوبر ١٩٦٥. وقد أشار محمد حسنين هيكل فى كتابه: "خريف الغضب" الى العلاقات الوثيقة القائمة بين المحفل اليهودى والدواائر الحاكمة في المغرب.

- تهجير اليهود المغاربة بشكل مكثف إلى فلسطين المحتلة، تشجيعا للاستيطان الإسرائيلي، في الوقت الذي كانت تصدر فيه القرارات عن القمم العربية وغيرها، مطالبة بلدان العالم بوقف هجرة اليهود القاطنين فيها إلى فلسطين المحتلة. وهكذا انخفض عدد سكان اليهود بالمغرب بنسبة ٨٠٪ ما بين سنة ١٩٦٠ (١٥٩٠٦) و ١٩٧٠ (١١٩٢١). وخلال هذه السنة الأخيرة وحدها، غادر المغرب نحو "اسرائيل" ٧٩٤ يهودي، ولم يعد منهم سوى ١٨٣٩ شخصا، أما حاليا، فيبلغ عدد اليهود المقيمين في المغرب حوالي ٢٠٠٠ شخص فقط. ولقد ساهمت مؤسسة "جوان" التي تعمل تحت رعاية السفارات الغربية - وخاصة الأمريكية - في تنظيم الدعاية لإسرائيل وتشجيع يهود المغرب على الهجرة.

- توالي اللقاءات السرية والعلنية بين الشخصيات الصهيونية وممثلي النظام المغربي، اما عن طريق الزيارات المباشرة، او عن طريق "رابطةجالية اليهودية المغربية"، او جمعية "هوية وحوار" الصهيونية، او الموقر اليهودي العالمي، او عن طريق الاتصالات بين سفرا النظماء في باريس وفي عواصم غربية أخرى. والجدير بالذكر أن الكثير من الشخصيات الصهيونية تربطها بالدواiers الحكومية المغربية علاقات حميمة. ولن يسع المجال هنا لاستعراض كافة أوجه الارتباط والتدخل والتمازج بين المصالح المالية والاقتصادية الصهيونية من جهة، ومصالح الطبقة الحاكمة في المغرب من جهة أخرى.. فقد نعود إلى هذا الموضوع في دراسة أخرى. يكفي أن نقول هنا بأن اقطاب الطائفة اليهودية في المغرب يحتلون مواقع اقتصادية هامة وحساسة، كتجار كبيرة وأصحاب فنادق ومصالح بنكية، وكأطرادارية وتقنية ذات نفوذ واسع. وعلى سبيل المثال، فإن دافيد عمار، رئيس هذه الطائفة، هو نفسه مدير شركة الاسهم "أونيون نور أفريكا" ويقدر رأس المالها بعشرات الملايين من الدراهم، وهي تشغل ما يزيد عن ١٥٠٠ عامل في قطاعات متعددة.

السوق الخارجية تفتح بشكل واسع لمواد يتم تصنيعها بأبخس التكاليف، علاوة على امكانية تسويقها بشروط أفضل ، نظرا لانخفاض قيمة الدرهم .

هذا هو الثمن الباهظ الذى حملته وتحمله الدولة للاقتصاد وللطبقات الشعبية لكي تحصل على إعادة جدولة ديونها وعلى قروض جديدة لدعم "البرنامج الحكومي للتقويم المالي" ، أى للمزيد من تطبيق الشروط المذكورة أعلاه. وهكذا يصبح المغرب سجين الحلقة المفرغة التي تحكمها الديون وارتفاع فوائد ما، فاللجوء إلى ديون جديدة، فالمزيد من التبعية للرأسمال الدولي .. والمزيد من الارباح السهلة للشركات الأجنبية. وبهذا يتضح أن تنشيط السياسة الأمريكية فيما يتعلق "بالمساعدات" ، لا يحل أى مشكل من المشاكل الاقتصادية الملموسة في المغرب، بل انه سلاح فعال لربط النخبة الاقتصادية الحاكمة بدواوير ومبروك التقرير الأمريكية وتكريس حضور الولايات المتحدة ومراقبتها لتطور الوضع الاقتصادي في إطار مراقبة الوضع السياسي كل. وقد لخص أحد مسوولي وكالة التنمية الدولية فلسفة "المساعدات" الأمريكية قائلا: "إن برامجنا للمساعدة الاقتصادية ترمي إلى خدمة مدن السياسة الخارجية الأمريكية رقم واحد، ألا وهو تعزيز أمن وازدهار الولايات المتحدة" !

### التعاون المغربي / الإسرائيلي

مقابل الدعم العسكري و"المساعدة" الاقتصادية الأمريكية، قامت وتقوم الطبقة الحاكمة في المغرب بفتح الجسور مع إسرائيل ، ولعب دور الوسيط بينها وبين بعض الانظمة العربية، زيادة على العلاقات المباشرة، السياسية والاقتصادية والعسكرية، أو غير المباشرة عن طريق اليهود الصهاينة الموجودين في المغرب ، أو عن طريق اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة. وإذا كان آخر حدث بارز في العلاقات المغربية - الإسرائيلي هو انعقاد اجتماع، خلال شهر مايو ١٩٨٣ ، بالرباط، بين شخصيات صهيونية تمثل الجنسيات الثلاث المذكورة، وما ترتب عنه من نتائج سرية أو معلنة منها تأسيس "جمعية الحوار اليهودي العربي" واحتمال تشكيل "لجنة صداقة مغربية إسرائيلية" ، مع ما يعنيه كل ذلك من تطبيع عملى للعلاقة مع الدولة الصهيونية .. فقد سبقته خطوات أخرى كثيرة، أبرزها:

العربية بالرباط، خصت احدى الصحف الحكومية افتتاحية تعبير عن "رغبة المغرب في انهاء سوء التفاهم العربي/ الامريكي" ، مضيفة أن "البلدان العربية قد قدمت تنازلاً كبيراً، حيث اعترفت ضمئياً بوجود اسرائيل"! ..

- المنطق الثاني هو محاولة سلخ المغرب عن انتمامه العربي ، فقد صرَّح أحد رجال الحكم المغربي لجريدة "الرأي العام" الكويتية، أنه "لا يربطنا بالشرق سوى القرآن والقبلة .. فنحن جذورنا في إفريقيا وأوراقنا في أوروبا" . كما سبق لرئيس الدولة أن أعلن أثناً حرب حزيران ٦٧ : "نحن هنا في المغرب لا نرقص على دقات الطبول في الشرق" . والجدير بالذكر أيضاً، أن الدستور الرسمي المغربي لا يشير في مقدمته إلى الانتماء العربي للمغرب ولا إلى دوره القومي ، ويركز فقط على أن "المملكة دولة إفريقية" وأنها جزء من المغرب "الكبير" (وليس المغرب العربي) .

- والمنطق الثالث هو فصل قضية فلسطين عن قضية القدس ، وابتكر قضيتين من القضية الواحدة والمركبة للشرق الأوسط، بدعيَّ أن " موقف العرب من قضية القدس ليس هو موقف المسلمين" - وكان العرب ليسوا من المسلمين ! - وأن مشكلة السيادة لا تهم لجنة القدس، بل الذي يهمها فقط هو وصول "المسلمين إلى الأماكن المقدسة"! ..

- أما المنطق الرابع والاهم، فهو اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية واحداً من المخاطبين وليس المخاطب الوحيد . ومن هنا ندرك رغبة النظام المغربي في الغاء قرارات قمة الرباط التي اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . فهو يريد للمنظمة أن تكون لها قضية " خاصة" مع اسرائيل ، وبإمكانها حلها من دون أن تتعلق تسويتها بالقضايا العربية الأخرى . وبهذا نفهم دعوته للفلسطينيين أن يتحررُوا من ميثاق الرباط، ألا وهو عدم الحلول الانفرادية . فإذا كانت زيارة السادات للقدس المحتلة قد فتحت الباب أمام "الصلح" المصري/ الإسرائيلي المنفرد ، فإن موافق النظام المغربي تزيد دفع الفلسطينيين لانجاز الصلح الفلسطيني/ الإسرائيلي المنفرد ، فيتحقق بذلك التنفيذ الكامل لاتفاقيات كامب دافيد ، على حساب الاهداف المعلنة للنضال الفلسطيني .

\* \* \*

- ارتباط النشاط الصهيوني في المغرب مع تكثيف الوجود الامريكي . فمن خلال الجيش الامريكي والتنظيمات الامريكية الاخرى الموجودة في المغرب ، وتحت غطاء المؤسسات التربوية ومؤسسات الاعانة الطبية ، شهدت الحركة الصهيونية نمواً سريعاً في المغرب ، اذ أن الكوادر العسكرية الامريكية تنشط في الدعاية لها منذ السنة الاولى لقيام القواعد العسكرية الامريكية فوق التراب الوطني . كما أن لاركان النظام المغربي علاقات وثيقة مع زعماء المؤتمر اليهودي الامريكي ومع اللوبي الصهيوني في الكونغرس .. الذين يزرون المغرب بدعوات رسمية من الحكومة ويلعبون دوراً محركاً في الدعم الامريكي المتعدد الاشكال لسلطات الرباط ، ومن الجهة المقابلة ، ارسال بعثات من اليهود المغاربة الى الولايات المتحدة تحت اشراف اللوبي المذكور .

#### منظفات الادوار السياسية المعادية للقضية الفلسطينية

لن ننطرق هنا الى تفاصيل الدور البارز الذي لعبه النظام المغربي بالتنسيق مع الامريكيين في التحضير لزيارة السادات الخيانية ونسج خيوط كامب دافيد ، فقد بات الجزء الاكبر منها معروفاً ومكتشفاً لدى الجميع .. كما أن هذا الدور ليس هو الوحيدة ضمن تحركات وموافق النظام المغربي ضد القضية الفلسطينية ، فرئيس الدولة المغربي يوْد منذ زمن طويل حل معتدلاً للنزاع العربي الإسرائيلي ، كما أنه دعم مبادراتنا من أجل السلام في الشرق الأوسط . وان الدعم السريع والعلني الذي قدمه لمحادثات السادات بالقدس ، قد ساهم في امتدادات هذه المبادرة ، كما جاً على لسان نيكولا فيليوبوسيس في اجتماع للكونغرس . فالملهم اذن هو تحديد منطلقات وثوابت التحرك المغربي الرسمي على الساحة العربية ككل .

- والمنطق الاول هو الاعتراف شبه العلني بالكيان الصهيوني ، بل والدعوة الى التمازج العربي الإسرائيلي التي عبر عنها رئيس الدولة المغربي بقوله : "تصوروا ولو لحظة واحدة ما يمكن أن تتحققه الثروة المالية والاقتصادية العربية الهائلة اذا ما توحدت مع العبرية الخالقة لاسرائيل منطقه بكمالها" . ويتصرف النظام المغربي على قاعدة "جر" الانظمة العربية الاخرى للتعبير مثله عن هذا الاعتراف ، فيمناسبة زيارة هنري كسينجر للمغرب سنة ١٩٧٤ ، غداة انعقاد القمة

— معهد دراسات المغرب العربي الذي اتفق الامريكيون مع الحكومة التونسية على إنشائه بتونس والذى انعقد في إطار بمراش، في نهاية شهر فبراير ١٩٨٥، الشطر الأول من ندوة حول "المغرب: ماضيا وحاضرا ومستقبلا". أما الشطر الثاني: فقد نظم بواسنطن، في بداية شهر مايو ١٩٨٥، وشاركت فيه بعثة مغربية تتكون في أغلبها من موظفين كبار.

وفضلا عن دور المخابرات الذى تلعبه هذه المؤسسات وغيرها، فإن خطورتها تكمن في عملها على نشر المفاهيم والتحاليل السياسية والاستراتيجية الأمريكية بهدف "محاربة الشيوعية بلا نباب" والتجهيز الديبلوماسي المسبق لنجاعة مضادة مكونة من التقنوقراطيين المغاربة. وقد سبق لكارل رووان، مدير الوكالة الأمريكية للإعلام أن صرخ قائلا: "إننا بنشرنا ثقافة الولايات المتحدة نساعد على تحقيق أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وليس لنا من مهمة غير هذه". وهذا ما يدعى عند الخبراء الأمريكيين بـ"البعد الرابع"، فالى جانب الانماط الثلاثة من النشاط الدولي التقليدي (الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي)، تضيف الحكومة الاتحادية بعدا رابعا، هو بعد العلاقات الثقافية" (إيف أود: غزو العقول أو جهاز التصدير الثقافي الأمريكي، باريس ١٩٨٢). وهكذا تكون الثقافة قد احتلت مكانا رسميا لها في ترسانة الأسلحة الموضوعة تحت تصرف الادارة الأمريكية، للتأثير في مجالات نفوذها والتحكم بمسار تطورها.. هذا فضلا عن الغزو "الحضاري" الذي يجتاز المغرب مع الكوكاكولا والماليبورو والمسلسلات التلفزيونية (دالاس...) ورقصة السموف وتعلم اللغة الإنجليزية، والغزو الإعلامي السافر المتمثل خاصة في اعطاء إشارة الانطلاق لبناء محطة جديدة لـ"صوت أمريكا" فوق التراب المغربي والتي ستكون "أحدث وأقوى محطة اذاعية في العالم"، حسب مدير وكالة الاعلام الأمريكية، شارل فيك، وستشيد على مساحة ٤٥٠ هكتار وتتكلف ٢٠٠ مليون دولار، وسوف تبدأ البث عام ١٩٩٠.

على أن الأسلوب الأكثر فعالية الذي تمارسه الادارة الأمريكية في مراقبة الوضع الداخلية بالمغرب، هو تحصين وتمتين مواقعها داخل الجيش المغربي، بربط علاقات وطيدة مع بعض الضباط، وذلك عن طريق مكتب الاتصال المغربي الأمريكي المكون من مجموعة من الاطر العليا والتكنicians العسكريين الأمريكيين والمغاربة.

ان النظام المغربي يأمل من وراء انجاح موقفه هذه تدعيم مكانته لدى الادارة الأمريكية ولدى الاوساط المالية الدولية، ومن المؤكد أن أزمته الاقتصادية الخانقة وما يرافقها من تحول تدريجي في ميزان القوى على الصعيد الداخلي، ستدفعه الى تكريس نفس النهج الذى يسلكه اتجاه القضية العربية وتعزيزه. ولكن كيف تعامل الولايات المتحدة مع هذا الوضع الداخلي بالضبط، من أجل مراقبته من جهة، وتحضير نفسها للاحتمالات الممكنة من جهة ثانية؟

### المراقبة السياسية

لقد أصبح المغرب من تلك المناطق التي تعتبرها ادارة واشنطن مناطق نفوذ خاصة ومرتبطة بـ"المصالح الحيوية للغرب". ومن ثمة، فإن الولايات المتحدة تولي أهمية بالغة لتبني الاوضاع الداخلية في المغرب ومراقبتها من الناحيتين السياسية والعسكرية، وذلك عبر شبكة معقدة من وسائل الاتصال واحتلال الواقع في الاجهزة العليا الحساسة للدولة. وأول مؤشر على هذا الاهتمام المتزايد، هو تعدد الدراسات والبحوث المختصة التي يقوم بها الجامعيون الأمريكيون وغيرهم في عين المكان لدراسة البنية الاجتماعية والسياسية وعقلية المغاربة. والجدير بالاشارة أن أصحاب هذه الدراسات يحظون بكل التسهيلات الادارية والعملية لاجراء بحوثهم، وإن كان المنهج الغالب عندهم هو النهج الانكلوسيوني في الدراسات الانثروبولوجية في منحه المعادى للمنهج الاشتراكي العلمي ونتائجـه. كما أن بعثة البنك الدولي تعد تقارير دورية مفصلة حول الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة. ويتوفر الأمريكيون حاليا على عدة مؤسسات دراسية واستخبارية، مهمتها تتبع أوضاع المغرب بدقة والتنبؤ بتطوراتها المستقبلية ورفع التقارير بشأنها.. ومن بين هذه المؤسسات:

— مركز دراسات العلاقات المغاربية / الأمريكية الذى تم انشاؤه عام ١٩٦٧ ويوجد مقره بالمثلية السابقة للولايات المتحدة بطنجة الموجودة هناك منذ سنة ١٨٢٠ والتي قال عنها أحد السفرا، الأمريكيين بأنها أقدم ملكية للحكومة الأمريكية في الخارج.

- الأكاديمية الملكية ويشترك فيها هنرى كيسنجر.
- المؤسسة الأمريكية للتعاون الثقافي ويراها ريان بنفسه.

الحضور الامريكي داخل أجهزة الدولة بالمغرب، وما يمثله من تهديد ، حالياً ومستقبلياً، للسيادة الوطنية . وهذا ما يدعونا الى محاولة استشاف الدور الامريكي المستقبلي على ضوء احتمالات التطور الداخلي التي تشير اليها تناقضات الوضع المغربي الراهن .

### احتمالات التطور

تتلخص خطة الادارة الامريكية، كطرف في الصراع الداخلي بالمغرب، في ضرورة دعم النظام السياسي في شكله الحالي، مع التحضير في نفس الوقت للبدائل العسكري والمدني في الظرف المناسب، علماً بأن التناقض الذي تحمله العلاقات الامريكية المغربية يمكن فيكون "المساعدات" و"الحلول" التي يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لا توفر في جميع الاحوال الا الى تنفيذ ظرف عن أزمة الدولة، لكنها على المدى المتوسط، تقود الى احتدام الصراع الاجتماعي، مع تدهور اوضاع الطبقات المتوسطة وقدانها لهيمتها السياسية على التنظيمات الجماهيرية .. وفي النهاية، تهدد أسس النظام الحالي نفسها.

وهناك من المراقبين من يرى أن تطبيق برنامج ص.ن.د والواسط المالية الامريكية لا يمكن أن يتحقق بدون احداث تغييرات سياسية فوقيه ولو مرحلية، وذلك في اتجاه اشراك أكبر عدد ممكן من القوى السياسية والنقاوبية في عملية "إنقاذ وطني" مثلاً، يكون جوهرها هو تمرير نفس سياسة "التخفيف" التي يمليها ص.ن.د وقطع الطريق على التحركات الجماهيرية المناهضة لها . والارجح في هذه الحالة أن تشجع ادارة واشنطن مثل هذا "الحل" الذي يبدوأن له أنصاره داخل الاجهزه التقنيواديات للدولة، وحتى في صفوف "المعارضة" التي لا ترغب في تكرار الانتفاضات الشعبية والتي أبدت استعدادها بالامس القريب للمشاركة في الحكومة وفي تطبيق توجيهات ص.ن.د والمؤسسات الامبرialisية الاخرى، بدعوى "تحفيض الاعباء على الشعب" .. كما أن مثل هذا التوجه من شأنه أن يسرع بایجاد تسوية ما لمشكلة الصحراء، نظراً لضرورة تقليل المصادر العسكرية حتى لا تستمر في الضغط على البرنامج الاقتصادي .

على أن احتمال "الحل التقنيوادطي" لا يلغى، ولو بعد حدوثه، امكانية

ويكشف تقرير حكومي أمريكي عن الدور المنوط بهذا المكتب عندما يقول : "ان سفيرنا بالرباط قد أبدى رأيه في تسيير برنامج المساعدة بشأن الامن الداخلي للبلاد وأنه قد أبرم علاقات جيدة مع السلطات العسكرية المغربية . وهذه العلاقات قد تكون ثمينة جداً .. لأنها تشکل المنفذ الرئيسي للولايات المتحدة داخل الجيش المغربي ". وفي هذا الاطار أيضاً، تعمد ادارة ريفان الى مضاعفة تمويل التدريبات العسكرية الramaticية الى جلب الضباط المغاربة من أجل التكوين في الجامعات والمدارس العسكرية الأمريكية .

كما أن المخابرات الامريكية قد مدلت خيوطها الى داخل المؤسسة العسكرية . وقد كشفت أخبار نشرتها احدى المجالات المختصة عن اسماء ٥ "مراكـ" لوكالة المخابرات المركزية يمارسون نشاطهم في المغرب، وهذا اهم رقم في المنطقة على الاطلاق . ولا شك أن ادارة واشنطن تولي أهمية خاصة لدور هذه المخابرات في ضمان عدم تعرض المصالح الامريكية للضياع والهلاك... استفادـة من تجربـة شـاه اـیرـان، ثم تجربـة النـميرـي في السـودـان، دون الحديث عن هـايـتي وـالـفـلـيـبيـن .

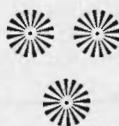
ومن ناحية أخرى، فهي تحرص على ربط وتمتين العلاقات مع بعض "الزعـماء" الاصـلاحـيين / المـغـامـرينـ الذين يـعتمـدونـ علىـ مـاضـيـهمـ "الـوطـنـيـ" للـتـغـطـيةـ علىـ اـرـتـبـاطـاتـهـمـ بـالـامـبـرـيـالـيـةـ، حيثـ لمـ يـترـددـ بـعـضـهـمـ فيـ الـاعـلـانـ أنهـ يـفـضـلـ الـبقاءـ فيـ الـمعـارـضـةـ حتـىـ يـجـنـبـ الـبـلـادـ مـخـاطـرـ قـيـامـ اـنـتـفـاضـاتـ شـعـبـيـةـ جـديـدةـ -ـ وهـيـ اـشـارـةـ واضـحةـ لـالـواسـطـ الدـولـيـ المـهـتمـ بـالـمـغـرـبـ -ـ إـلـىـ جـانـبـ الـلـقاـ معـ أـقـطـابـ الصـهـيـونـيـةـ مثلـ شـعـونـ بـيـرـيزـ، وـالمـشـارـكـةـ فيـ الـمـوـئـمـ الصـهـيـونـيـ فيـ الـرـبـاطـ، وـالـذـهـابـ فيـ مـهـمـةـ رـسـمـيـةـ إـلـىـ مـصـرـ منـ أـجـلـ "ـاعـادـتـهـاـ إـلـىـ الصـفـ العـرـبـيـ"ـ، نـاهـيـكـ عنـ اـعـتـبـارـهـمـ لـلـوـجـوـدـ الـاـمـرـيـكـيـ فيـ الـمـغـرـبـ أـمـرـاـ عـادـيـاـ "ـلـاـ يـجـبـ اـيـلـاوـهـ أـهـمـيـةـ أـكـثـرـ مـاـ يـسـتـحـقـ"ـ!ـ.. كلـ هـذـاـ زـيـادـةـ عـلـىـ تـورـطـ هـوـلـاءـ "ـالـزـعـمـاءـ"ـ -ـ عـلـىـ اـخـتـلـافـ لـهـجـاتـهـمـ وـخـطـابـهـمـ السـيـاسـيـ -ـ فـيـ عـلـاقـاتـ مـعـ الـامـبـرـيـالـيـةـ الـاـمـرـيـكـيـةـ وـعـلـامـهـاـ الـمـحـلـيـينـ، كـمـ بـرـزـ ذـكـرـ مـنـ خـلـالـ عـدـةـ مـحـاـوـلـاتـ اـنـقلـابـيـةـ فـاشـلـةـ .

وـاـذاـ أـضـفـنـاـ إـلـىـ أـسـالـيـبـ الـمـراـقبـةـ السـيـاسـيـةـ وـالـعـسـكـرـيـةـ المـذـكـورـةـ أـسـلـوبـ التـوجـيـهـ الـمـالـيـ وـالـاـقـتـصـادـيـ وـمـاـ يـتـيـحـهـ مـنـ نـفـوذـ دـاخـلـ الـبـيـرـوـقـراـطـيـةـ، لـاـ درـكـنـاـ مـدـىـ

— وجلا، النشاط الصهيوني المنطلق من عقر دار بلد عربي وقف شعبه دوما إلى جانب القضايا القومية والاممية.

— وأخيرا جلا، الثقافة والفكر الامبرالي الامريكي وقيمه.

انه شعار لا يهم الشعب المغربي فحسب، بل كل القوى العربية والاممية الطامحة للتحرر والبناء، الاشتراكي والوحدة.  
فلنكن جميعا في مستوى الرد ! .



"الحل" العسكري المتمثل في الانقلاب الفوقي للسلطة. وفي هذه الحالة، سيكون نزاع الصحرا، مرشحا للاستعمار وذلك في اطار الدعم الامريكي للنظام الجديد الذي سيطلب منه بالمقابل تطبيق أشد صرامة لشروط "الامن الاقتصادي والسياسي" التي تستوجبها رعاية المصالح المالية والعسكرية والسياسية الامريكية في البلاد. وستلجم واشنطن، في اطار هذا الاحتمال، الى استثمار نفوذها و مواقعها داخل الادارة والجيش المغاربيين، مع تقوية الحزام الاستراتيجي المتجسد في القواعد العسكرية الامريكية، سواء منها الموجودة في المغرب، أو تلك الموجودة في اسبانيا والتي لم يتردد بعض المراقبين، بمناسبة زيارة ريفان لمدريد، في شهر مايو من العام الماضي في الاشارة الى الدور الذي قد تلعبه في مراقبة أي نظام جديد بالمغرب . . . .

ان مختلف هذه الاحتمالات التي اوردناها باختصار، لا ينبغي أن تحجب عنا مصلحة الادارة الامريكية في البقاء على النظام الحالي الذي تربطها به ممارسة طويلة مشتركة، بل وتفاهم أيدولوجي راسخ، سبق أن عبر عنه الطرفان في أكثر من مناسبة، ونخص هنا بالذكر، رسالة رئيس الدولة المغربية للرئيس ريجان، بتاريخ ٢٩ اكتوبر ١٩٨١، على اثر موافقة الكونغرس الامريكي على صفقة طائرات الاواكس للعربية السعودية، والتي أعلن فيها اعجابه بـ"الديمقراطية الامريكية" وـ"بـالقيم الخلقية المثلث التي اختارتتها الولايات المتحدة" ، مضيقا بأن وجود طائرات الاواكس في المملكة العربية السعودية، لا بد أنه سيعزز أكثر وسائل الدفاع عن القيم وعن العالم الحر الذي ننتهي اليه جميعا" ! .

\* \* \*

من خلال استعراض أوجه وأبعاد النشاط الامريكي في المغرب، كما عرفناها في هذه الدراسة، يتبيّن أن مفهوم الامبرالية الامريكية، وان كان مضمونه الاساسي اقتصادي، فهو ذو مضمون استراتيجي وأيديولوجي أيضا. والحالة هذه، فان شعار الجلا، الذي يجدر بالقوى التقدمية الحقيقة في المغرب أن تحمله وتناضل من أجل تحقيقه، يجب أن يبرز للوجود بكافة أبعاده ومعانيه :

- فهو يعني جلا، القواعد العسكرية الجائمة فوق التراب الوطني .
- ويعني جلا، سياسة صندوق النقد الدولي وتباعاتها .

الاستعمار الجديد .. السياسة التي تخدم مصالح أقلية من المستغلين المرتبطين مصلحيا ومصيريا بمراكز الهيمنة الامبرialisية والرأسمال العالمي على حساب مصلحة الجماهير الشعبية وحاجياتها الحيوية. ذلك أن مصلحة الطبقة السائدة تكمن في دمج البنيات الاقتصادية والاجتماعية في الدواليب الامبرialisية لتمكين الرأسمال العالمي من امتصاص الفائض الوطني بشكل متزايد، على حساب نمو الاقتصاد الوطني ، وبشكل يتنافى كلبا مع المصالح الاساسية للجماهير الشعبية وعلى رأسها الطبقة العاملة، بل ومع المصالح الوطنية الكبرى .

هذا النهج التبعي قد تعمقت تناقضاته بشكل أكبر على امتداد السنوات الاخيرة، وبخاصة منذ سنة ١٩٧٨، أى عندما اعترفت الطبقة الحاكمة بعجزها الكامل وتخلت عن كل تخطيط أو ما يشبه التخطيط، وتوجهت كلبا الى تنفيذ خطة المؤسسات الامبرialisية بشكل حرفى . وهكذا، فإنها لم تلغا الى الاعتراف بواقع الازمة الا لتبرير الاجراءات التصفوية الصارمة التي يملئها صندوق النقد الدولي ودوائر الرأسمال العالمي بصفة عامة، تحت غطاء "مواجهة" الاوضاع الاقتصادية و "تقويمها" .

#### حصيلة "المسلسل الديمقرطي" على الصعيد الاقتصادي

و قبل التطرق الى مضمون مختلف هذه الاجراءات وتوضيح أبعادها وانعكاساتها الطبقية، لا بد من تسجيل حصيلة المرحلة السابقة التي يمكن القول ان انتفاضة يونيو ١٩٨١، كانت حدا فاصلا لها. ان الميزة الجوهرية لما سمي بالمسلسل الديمقرطي هو وصول الاختيارات التبعية الى الباب المسدود . وقد تجلى ذلك بالدرجة الاولى في تعمق أزمة الانتاج (الفلاحى على الخصوص) الذى لم يتتجاوز معدل نموه ٢٪، أى دون معدل النمو السكاني بكثير . وفي نفس الوقت، دخلت الصادرات المغربية الموجهة للسوق الاوروبية المشتركة في مأزق طويل الامد ، فهذه الصادرات التي تتكون من المواد الخام (الفوسفات...) ومنتوجات فلاحيه محددة (البواكر والحوامض) وبعض المواد نصف المصنعة كالحامض الغوفورى ومواد مصنعة خفيفة كالنسيج والجلد .. عرفت تقليسا كبيرا لا من حيث الحجم ولا من حيث القيمة تبعا لتقلبات الاسعار من جهة وللسياحة الجمركية التي سلكتها المجموعة الاوروبية،

## التبعية الاقتصادية في المغرب وتعمق الفوارق الطبقية

اذا كان الوضع الاقتصادي والاجتماعي الراهن في المغرب قد بلغ درجة عالية من الخطورة المتجلية في انحصار النشاط الاقتصادي وتوقف الاستثمار المنتجة وانسداد الاسواق الخارجية أكثر فأكثر وأغرق البلاد في الديون ، مع انتقال كامل الطبقات الشعبية بالزيادات الم Catastrophique في الاسعار والضرائب، بموازاة مع حملات الطرد والتسریع من العمل وخلق كل القطاعات الاجتماعية من تعليم وصحة وسكن الخ فان هذا الانهيار الشامل ليس ناتجا عن اختلالات ظرفية كما تروج الطبقة الحاكمة، او عن تأثير العوامل الخارجية كارتفاع سعر الدولار واحتدام الازمة في البلدان الرأسمالية الغربية، بل ان الامر يتعلق أساسا بأزمة بنوية عميقة تعمل الطبقة السائدة بسياستها واختياراتها التبعية على اعادة انتاجها على نطاق موسع . اتها النتيجة الحتمية لتلك السياسة التي كان الشهيد المهدى بنبركة قد وصفها بسياسة

منتصف السبعينيات، عرف انهياراً شديداً لا من حيث الكم ولا من حيث الاسعار.

وهكذا، دخلت الصادرات المعدنية، الى جانب الصادرات الفلاحية

والصناعية في أزمة متواصلة، لأن استراتيجية التبعية أدت ومنذ البداية الى غياب أي خطة تصنيعية محكمة ومرتبطة في المقام الاول بالاحتياطات الضرورية للبلاد، كما أنها لم تكن مرتبطة بالفلاحة، عدا استثناءات قليلة، بحيث ظل كل قطاع معزولاً عن القطاعات الأخرى ولم يندرج في إطار سياسة شاملة للتصنيع والتنمية الحقيقة، بل اندرج في إطار الأولوية لانتاج الموجه لتلبية حاجيات البلدان الرأسمالية الغربية، على أن تتولى الدولة مصاريف البنية التحتية الالزامية لذلك. وبالرغم من انسداد الأسواق الخارجية شيئاً فشيئاً، استمرت ميزانيات الدولة في تكثيف الاعتمادات المخصصة للتجهيزات والبنيات المرتبطة بالانتاج التصديرى، كالموانيء مثلاً. بينما تم التخلي عن مشاريع "التنمية" الرأسمالية، مثل مشروع الصلب بالناظور. ثم جاء ما سمي بمخطط التأمل ليقظن هذه الوضعية المتأزمة ويتخلى عن كافة الاستثمارات وعن كل ما يشيد التخطيط، اللهم الا تخطيطات صندوق النقد الدولي ومراكز التقرير الامبرialisية التي ركزت مصالحها ونفوذها في كافة الميادين الاقتصادية بموازاة تكثيف الوجود والمصالح الأجنبية في الميدان الاستراتيجي.

لقد تميزت الحالة الاقتصادية خلال مرحلة ما سمي بالسلسل الديمقراطي بتدهور سريع للوضع الاقتصادي العام. واذا كانت التقاليد الطفiliة والتبعية هي السمة الاساسية للطبقة السائدة، فإن هذه التقاليد قد ترسخت أكثر فأكثر خلال المسلسل المذكور الذي فتحباباً أوسع للنهب والاستغلال والرشوة والمضاربات العقارية والتجارية وتهريب الاموال.. والتي أصبحت هي المصادر الرئيسية لثرة الطبقة السائدة، مقابل توسيع صفوف الفئات المحسوقة واستفحال البطالة وتفاقم أوضاع الفلاحين الفقراء واستغلالهم الفاحش من طرف المالكين الكبار وتجرید هم من أراضيهم والدفع بعشرات الآلاف منهم الى أبواب المدن.. كل هذا والطبقة الحاكمة تتغنى بالديمقراطية و"المغرب الجديد".!

وأمام استفحال الأزمة المالية الخانقة، رغم الديون الخارجية التي بلغت سنة ١٩٨٠ أزيد من ٤٠ مليار درهم، أي ما يقارب نصف المنتوج الداخلي الخام

ما أدى الى تخفيض طلباتها من المواد المغربية لصالح كل من اليونان واسبانيا والبرتغال من جهة أخرى.

ان العجز الفلاحي وأزمة التصدير نتيجتان مرتبطةان، ذلك أن السياسة الفلاحية بتوجهها نحو خدمة الاسواق الخارجية تمنع من توظيف الخبرات الطبيعية والبشرية في انتاج المواد الاساسية الضرورية لعيش أوسع الجماهير الشعبية، ف تكون الحاجة الى استيرادها وبأثمان دولية مرتفعة في أغلب الاحيان، مما يزيد من التبعية الغذائية ويعمق احتلال الميزان التجارى والازمة المالية بشكل عام. ان فشل سياسة تصدير المنتوجات الفلاحية ليست اذن الا الوجه الاول لافلاس استراتيجية التبعية للمصالح والأسواق الأجنبية. أما الوجه الثاني فيتمثل في أزمة الاكتفاء الذاتي على الصعيد الغذائي . وبتعبير آخر، فان الفلاحة المغربية، أي مجموعة الاستهلاك المحاكي والصادرات، لا توفر من حاجيات البلاد الغذائية . وبعد أن كانت الصادرات الفلاحية تغطي ضعف الواردات سنة ١٩٦٩، وبعد أن كان المغرب في أواخر الخمسينيات يصدر في المعدل خمسة مليون قنطار من الحبوب سنوياً، فان العكس تماماً هو الذي صار يحدث ابتداءً من عام ١٩٧٩، حيث تدنى مستوى الاكتفاء الذاتي سنة بعد سنة، ولم تعد الواردات تقتصر على الزيوت والحلبي والسكر واللحوم، بل ان الحبوب وعلى رأسها القمح أصبحت تحتل الصدارة في هذه الواردات، حيث يجلب المغرب من الخارج ٤٠ الى ٥٠٪ من حاجياته اليها . ولا تخفي على أحد الاهمية الاستراتيجية للمواد الغذائية - وخاصة الحبوب - اذ ان استعمالها كسلاح اقتصادي وسياسي ضد البلدان المتخلفة يفوق سلاح النفط في ظل شروط الهيمنة الامبرialisية باشكالها الراهنة.

والى جانب المنتوجات الفلاحية، اصطدم تصدير المواد المحولة بدوره بمعارضة الدول المصنعة وبتقديرات الطلب العالمي. وهكذا، انخفض الانتاج الصناعي بوتيرة سريعة ومتواصلة، على الرغم من هزالته، مهدياً الى اغلاق العديد من المعامل وتسريح الالاف من العمال. ولعل أزمة النسيج في علاقة المغرب بالسوق الاوروبية أكبر مثال على ذلك، حيث قادت تلك الازمة الى تعطيل المصانع وطرد المئات من العمال . وكذلك انخفض انتاج وتصدير الحديد بشكل قوى نظراً لازمة صناعة الصلب في أوروبا . أما الفوسفات، وبعد الازدهار الظريفي الذي شهدته في

- التقويم المالي ..) فانها ترتكز على المحاور التالية:
- تقليص الاعتمادات المخصصة للتسهير والتجهيز من طرف الدولة.
  - الحد من دور صندوق الموارنة بالغاً الدعم لاسعار مواد الاستهلاك الاساسية (السكر، الزيت، الدقيق ...) والعمل بما يطلق عليه "حقيقة الاسعار".
  - تجميد الاجور والمرتبات والتوظيف والغاً المناصب الشاغرة.
  - تخفيض او حذف النفقات العمومية المخصصة للميادين الاجتماعية، كالصحة والتعليم والاسكان وغيرها، رغم ما وصلت اليه من تردٍ وتخلف خطير عن الحاجيات الوطنية.
  - التخفيض التدريجي لقيمة الدرهم وتعويشه، اى ربطه بتقلبات السوق النقدية والغاً المراقبة عليها.
  - "تحرير" التجارة الخارجية وذلك بالغاً دور المؤسسات المختصة كمكتب التسويق والتصدر مثلاً.
  - تصفيية مؤسسات القطاع العام وتفويت ملكيتها الى الخواص.
  - تشجيع الرأسمال الخاص والاجنبي ومنحه جميع الامتيازات القانونية والجباية وذلك بهدف تشجيع الاستثمار الموجه لقطاعات التصدير.
  - الزيادة في الضرائب غير المباشرة واختلاف ضرائب جديدة على المدخلات الضعيفة، مع تخفيض الضريبة على الاملاك وروءوس الاموال الكبيرة.
- ذلك هي التدابير التي بدأت طبقة الاستثمار الجديد على تطبيقها منذ سنة ١٩٨١ بوجه خاص، وبasherاف من مراكز الهيمنة الامبرialisية. واذا كان التبرير الرسمي المقدم لهذه الاجراءات هو "اعادة التوازنات الداخلية والخارجية" و"توفير الشروط الملائمة لانطلاق اقتصادية سليمة"، فما هي بالفعل نتائج تطبيقها، وهل استطاعت بلوغ الاهداف المعلن عنها؟

ان الواقع الاقتصادي الملموس يثبت بشكل جلي، ليس فقط فشل هذه التدابير، بل انها أدت الى نتائج عكسية تماماً وليس الى اعادة التوازنات . فالعجز الاجمالي للتجارة الخارجية لم يتوقف عن التصاعد، منتقلًا من ٧٦ مليار درهم سنة ١٩٨٠ الى ١٢٥ مليار درهم سنة ١٩٨٢ . وفي سنة ١٩٨٣ ، قاد تعمق الاختلالات وتفاقم الازمة الى تعديل القانون المالي باتجاه تخفيض جميع الاعتمادات وفرض بعض

وهي نسبة تشير الى مدى الافلاس الاقتصادي .. وامام العجز الهيكلي للبنية الاقتصادية التبعية التي لم تعد قادرة على القيام بالحد الادنى من مشاريع التجهيز والتسهير المطلوبة في ما يسمى بالمخططات الاقتصادية .. أمام كل هذا، لم يعد أمام الطبقة الحاكمة سوى المزيد من استنزاف الطبقات الشعبية في اطار حرب طبقية حقيقة سوف تستعمل فيها هذه المرة كل الاسلحة المتوفرة لديها، وفي مقدمتها الزيادات الممهولة في اسعار المواد الغذائية الاساسية، مثلما حدث بالنسبة لزيادات شهر ماي ١٩٨١ ، التي كانت بمثابة اعلان رسمي بتصعيد الحرب الطبقية والقتيل الذي أشعل انتفاضة يونيو ١٩٨١ الجماهيرية وما حققه من فضح وتعريمة نهائية لاما سمي بالمسلسل الديمقراطي الذي طبّلت وهللت له الطبقة الحاكمة وحلفاؤها لتغطية واقع الاستغلال والتفقير والاضطهاد الذي تعاني منه الجماهير الشعبية المغربية.

#### التطورات الاساسية في الوضع الاقتصادي منذ سنة ١٩٨١

ان افلال الاختيارات التبعية المنتهجة عن سابق عمد واصرار من طرف الطبقة السائدة قد دفع بهذه الاختيارات، نظراً لارتباطها العضوي والمصيرى بالرأسما والصالح الامبرialisية ونظرها لطبيعتها الطفليّة المترسخة .. ان هذا الافلاس قد دفع بها ليس الى مراجعة تلك الاختيارات، بل على العكس الى المزيد من تعميق التبعية الاقتصادية والمزيد من استنزاف الجماهير الشعبية وفي مقدمتها الطبقة العاملة. وهكذا بادرت الطبقة الحاكمة، على اثر انتفاضة يونيو ١٩٨١ الى اصدار قانون جديد للاستثمارات يمكن الرأسما الاجنبي من كافة التسهيلات والتشجيعات، بموازاة التسهيلات العسكرية الممنوحة للامبرialisية الامريكية فوق التراب المغربي، وتنشيط الوجود الامريكي في اجهزة الادارة والدولة. وبهذا يتبيّن أن تزايد التبعية الاقتصادية يرتبط حتماً في صالح الطبقة الحاكمة بتقوية الارتباط والتحالف مع الامبرialisية والرجوع بالبلاد الى ظروف "الحماية" . وبالفعل ، فقد تبنت الدولة برنامج صندوق النقد الدولي بحذافيره، هذا البرنامج الذي يوجه ضربات قاسية ومتتالية في صميم الحياة اليومية للجماهير الكادحة، تحت غطاء ما يسمى بسياسة التقشف التي تشرطها المؤسسات المالية الامبرialisية من أجل منح قروض جديدة او اعادة جدولة الديون القديمة. وهنا لا بد أن نتوقف لنوضح أكثر محتوى وأبعاد هذه السياسة . فمهما اختلفت التسميات الكاذبة التي أطلقت عليها (التقشف ، التأمل ،

القيرة، عن طريق الزيادة في أسعار المواد الأساسية للاستهلاك وتكليف الخدمات العامة، وذلك للتخفيف من تكاليف الرأس المال الخاص وتسهيل توسيعه. وأخر اجراء في هذا الشأن، هو اقرار الضريبة على القيمة المضافة، الذي سيزيد من تكريس الطابع الظبي للنظام الضريبي القائم، وذلك بتحميل المداخيل الضعيفة مزيداً من العبء الضريبي، رغمما عن هزالتها.

٢ - وفي هذا الاتجاه نفسه، نرى تفكيك القطاع العام ونقل مؤسساته الى القطاع الخاص. وبعد أن لعب القطاع العام دوره في النهوض بالبرجوازية والأخذ بيدها وادمجها أكثر فأكثر مع الرأس المال الاجنبي، سرعان ما حولته الطبقة الحاكمة نفسها إلى أداة لاغتناء الفاحش ومرتع للاستفادة من الامتيازات التي يوفرها. وهذا ما يفسر بشكل كبير ضعف مساهمته في تمويل ميزانية الدولة، والتي تقل بكثير عن مصاريفه، الشيء الذي كان ذريعة للمطالبة بتخصيصه وتغويته إلى الرأس المال الخاص، بدعوى تنشيط المبادرة الخاصة ومساهمتها في "التنمية". والواقع أن الرأس المال الخاص، المحلي منه والاجنبي، لا يمكنه أن يكون محركاً لعملية التنمية حتى بمفهومها الرأسمالي الليبرالي، بحكم طبيعته التطفيلية المعتمدة على المضاربات والبحث عن الربح السريع. فليس هناك نسيج اقتصادي (صناعي وتجاري الخ...) مندمج ومتتكامل يربط بين مختلف الوحدات في القطاعات الصناعية من جهة وبين قطاعي الصناعة والزراعة من جهة ثانية. كما أن الرأس المال الخاص لا يتتوفر على ديناميكية خاصة به. بل كل ما هناك هو وجود وحدات اقتصادية متفرقة ومرتبطة في أغلب الحالات بالشركات الاحتكارية الدولية بطريق أو بأخرى. ولذلك فالفائض الاقتصادي يتم استهلاكه بطريقة غير منتجة أو يتم تصديره إلى الخارج عن طريق التهريب أو بتحويل أرباح الرأس المال الاحتكاري الاجنبي.

٣ - وخدمة لمصالح البرجوازية الطفifie والرأس المال الاجنبي في آن واحد، عمّدت الطبقة الحاكمة أيضاً إلى تنمية مجال الاستثمار في السياحة، وإلى تحرير الواردات عبر تخفيض أو الغاء الرسوم الجمركية، وهذا ما سيزيد في تفاقم العجز. وفي نفس الاتجاه، نجد تشجيع التصدير من خلال تمكّن القطاع الفلاحي بنظام حرّ واعفاء كبار المالكين من الضرائب وتقديم التعويضات والمنحة للإنتاج التصديرى. وعلى الرغم من أن المغرب يعيش عجزاً غذائياً متزايداً، فإن السياسة المتّبعة تدفع

القيود على الواردات. ورغم ذلك، سجل عجز الميزان التجارى رقمياً: أزيد من ١٥ مليار درهم. كما عرف ميزان الاداءات عجزاً مضطرباً هو الآخر، وكذلك الشأن بالنسبة لعجز الخزينة، مما دفع بالطبقة الحاكمة إلى طلب المزيد من القروض بحيث صار النشاط الرئيسي للحكومة هو استجداً المعونات والمساعدة من البنوك الدولية والبلدان الخليجية التي تمول قسطاً كبيراً من مصاريف مؤسسات الدولة.

ومن المعلوم أن القروض الأجنبية هي وسيلة من وسائل مراقبة المغرب اقتصادياً وسياسياً، نظراً لأنها أصبحت هي المحرك الوحيد تقريباً لحياة الدولة. ومن الطبيعي أن يتضاعف ثقل الديون الخارجية سنة بعد أخرى، ما دامت القروض لا تستعمل من أجل توسيع جهاز الانتاج بشكل يضمن تسديد فوائدها على الأقل، بل الواقع كما أشرنا هو التدهور المتواصل للقدرات الانتاجية، وما التخلّي عن المخطط الخماسي ١٩٨١ - ١٩٨٥، إلا تكريس لهذا الوضع القائم، حيث أن هذا المخطط لم يبقْ حتى الاسم، فبالآخر تطبيق ما سطر فيه.

#### الازمة .٠ وتنمية مصالح البرجوازية الطفifie

ان الاجراءات "التقشفية" المذكورة قد عملت على تحجيم الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، واطلاق العنوان بال مقابل للرأس المال الخاص بشقيه المحلي والاجنبي. فإذا كان تشخيص الازمة من وجهة نظر الطبقة الحاكمة يمكن في الاختلالات التي أصابت الميزان التجارى وميزان الاداءات الخ... فإن ذلك يعكس الصعوبات الفعلية التي تعاني منها القطاعات ذات التوجه الرأسمالي والمندمجة في الاقتصاد الامبرىالي، كمشاكل التسويق المترتبة عن توسيع السوق الاوروبية المشتركة، هذا المشاكل التي تحول دون توسيع القاعدة المادية للبرجوازية الطفifie. والهدف الحقيقي لسياسة "التقشف" هو التغلب على هذه الصعوبات بالضبط، وتنمية نفوذ الطبقة السائدة مع تعيين ارتباطها بالرأس المال الاجنبي، أي تعميق تبعية الاقتصاد المغربي ككل. وهذا ما يتضح من المرتكزات الطبقية لهذه السياسة:

١ - فتقليص نفقات الدولة يعني تخفيض مواردها عن طريق تخفيض الضرائب على الرأس المال الخاص. وبال مقابل، يبقى المورد الاساسي للخزينة هـ الزيادة في الضرائب غير المباشرة التي تساهم في ضرب القدرة الشرائية للفرد

## ١ - على صعيد الاسعار والاجور

لقد دشنت الطبقة الحاكمة تصعيد حربها الطبقية ضد جماهير الكادحين بالهجوم على قدرتها الشرائية الضعيفة أصلاً، وذلك بالغاً الدعم لاسعار مواد الاستهلاك الاساسية، الامر الذي أدى الى ردود فعل شعبية عنيفة على الصعيد الوطني . ومن المعروف أن القدرة الشرائية للجماهير الكادحة قد عرفت انهياراً قوياً بنسبة ٤٠٪. خلال السنوات ما بين ١٩٧٩ و ١٩٨١، خاصة على اثر زيادات ٣١ مائة ١٩٨١ وقد كانت الحركة النقابية، وخاصة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تطالب بحد أدنى للاجور قدره ١٢٠٠ درهم للشهر لتدارك تقهقر القدرة الشرائية فقط وليس للرفع من مستوى المعيشة . فالارتفاع في الحد الأدنى للاجور يجب أن يفوق ١٠٠٪، لكي يتم تدارك الزيادات المتتالية في اسعار المواد الاساسية والحفاظ فقط على مستوى المعيشة الذي كانت عليه الجماهير قبل ١٩٧٩ . أما العودة الى مستوى المعيشة الذي كان سائداً سنة ١٩٧٣ - ١٩٧٤، فهو يتطلب، كما جاء في المذكرة الاخيرة لك. د. ش. (يناير ١٩٨٦) ، زيادة عامة في الاجور لا تقل عن ٤٠٠٪، ناهيك عن الارتفاع المهمول في الاكرينة وثمن الماء والكهرباء والنقل وعدد من المواد والخدمات الأخرى الضرورية للحياة .

وقد جاءت زيادات فاتح غشت ١٩٨٣ ثم زيادات ٣٠ غشت ١٩٨٥ التي شملت مجموعة من المواد الاساسية وخاصة تلك المادة الحيوية التي هي الدقيق . . . مقابل تراكم الثروة في يد الأقلية الاستغلالية للمجتمع . بل الاكثر من ذلك أن الطبقة السائدة تستغل وجود الازمة نفسها للمزيد من الافرقاء والبدنخ والتبدير، مركزة بذلك جاءت للتوجه من جديد ضربة قاسية للقدرة الشرائية . فقد تراوحت هذه الزيادات ما طابعها التطفيلي ومصدّة حربها الطبقية الشرسة على أوسع الفئات الكادحة . فالنفلتر بين ١١ و ٤٠٪ ولا زالت مستمرة في الارتفاع دون توقف، وهذا في الوقت الذي لم الى البرنامج الاقتصادي للطبقة الحاكمة، نلاحظ أن هذه الاختيارات قد ألت تبعات تعرف فيه الاجور والمداخيل الضعيفة أى زيادة تذكر، مع العلم أن ٦٠٪ من الديون الخارجية على عاتق الجماهير الشعبية، وذهبت بعيداً في افاقارها وامتصاص الموارد قانوناً، كما جاء مداخيلها، بل وتهديد مقومات حياتها اليومية من غذاء وتعليم وصحة وسكن . . . الخ، في تقرير للبنك الدولي سنة ١٩٨٠، وذلك لأن قوانين الشغل، ولو على علاقتها، لا بحيث أصبح ٤٥٪ من المغاربة اليوم يعيشون في الفقر المطلق، بينما عائلة غالباً تطبق من طرف أرباب الشغل الذين يتحايلون عليها ويستهترون بها دون حسيب ولا واحدة تستهلك لوحدها ما يعادل المدخل السنوي لخمسين عائلة من المأجورين ! . رقيب .. هذا مع العلم أن أزيد من عشرة ملايين شخص لا يتوفرون على أكثر من ٣٥٠ درهماً في اليوم .

وهكذا فمن الواضح أنه لو كان الكادحون المغاربة يتلقون الثمن الحقيقي

نحو توسيع قطاع التصدير الفلاحي على حساب المساحات المخصصة لزراعة الحبوب، مما يؤدي كما أشرنا الى استيراد كميات متزايدة من الحبوب بلغت قيمتها ٤ مليارات درهم بالنسبة لسنة ١٩٨٤ وحدها، الشيء الذي يقود الى المزيد من الاستدانة والمزيد من العجز التجاري والمالي، بدل القضاء عليه كما تزعم الدولة .

ومن المؤكد ان اطلاق العنان للقطاع الخاص في الميدان الزراعي بتفويت ما تبقى من اراضي الدولة (كشركة صوديا وصوجيطا . . .) الى البرجوازية الزراعية وتشجيع الانتاج التصديرى لن يضاعف من المخاطر التي تهدد أمن المغرب الغذائي، فحسب، بل اكثر من ذلك فان الفلاحة الموجهة للتصدير ستعاني المزيد من الازمات نظراً لما تعرفه المجموعة الاوروبية من تحولات . وان التطمئنات الشكلية التي تقدمها أوروبا للمغرب لن تنفع في شيء، لأنها تراعي أولاً وقبل كل شيء مصالحها الخاصة وتضع شروطاً من الصعب الاستجابة اليها حتى من طرف بعض الاعضاء فيها، وبالاحرى من طرف نظام اقتصادي تابع وضعيف كالاقتصاد المغربي .

## انعكاسات الازمة الاقتصادية على الطبقات الشعبية

لا بد من التذكير مجدداً بأن الازمة الاقتصادية تعني أساساً تعميق الفوارق الطبقية، أي المزيد من تفجير الطبقة العاملة المغاربة ومجموع الجماهير الشعبية، مقابل تراكم الثروة في يد الأقلية الاستغلالية للمجتمع . بل الاكثر من ذلك أن الطبقة السائدة تستغل وجود الازمة نفسها للمزيد من الافرقاء والبدنخ والتبدير، مركزة بذلك جاءت للتوجه من جديد ضربة قاسية للقدرة الشرائية . فقد تراوحت هذه الزيادات ما طابعها التطفيلي ومصدّة حربها الطبقية الشرسة على أوسع الفئات الكادحة . فالنفلتر بين ١١ و ٤٠٪ ولا زالت مستمرة في الارتفاع دون توقف، وهذا في الوقت الذي لم الى البرنامج الاقتصادي للطبقة الحاكمة، نلاحظ أن هذه الاختيارات قد ألت تبعات تعرف فيه الاجور والمداخيل الضعيفة أى زيادة تذكر، مع العلم أن ٦٠٪ من الديون الخارجية على عاتق الجماهير الشعبية، وذهبت بعيداً في افاقارها وامتصاص الموارد قانوناً، كما جاء مداخيلها، بل وتهديد مقومات حياتها اليومية من غذاء وتعليم وصحة وسكن . . . الخ، في تقرير للبنك الدولي سنة ١٩٨٠، وذلك لأن قوانين الشغل، ولو على علاقتها، لا بحيث أصبح ٤٥٪ من المغاربة اليوم يعيشون في الفقر المطلق، بينما عائلة غالباً تطبق من طرف أرباب الشغل الذين يتحايلون عليها ويستهترون بها دون حسيب ولا واحدة تستهلك لوحدها ما يعادل المدخل السنوي لخمسين عائلة من المأجورين ! . رقيب .. هذا مع العلم أن أزيد من عشرة ملايين شخص لا يتوفرون على أكثر من ٣٥٠ درهماً في اليوم .

وتتجلى الفوارق الطبقية بشكل خاص على المستويات التالية :

السائدة في المغرب على أهم مرافق الانتاج الزراعي وفصلها عن الحاجيات الوطنية الحقيقة، بدعم من السياسة القمعية للدولة الرامية الى ابقاء الجماهير القروية مادة للنهب والاستغلال .. قد جعل أفواجا هائلة من صغار الفلاحين يفقدون أراضيهم، بل ويفقدون حتى امكانية "تخامست" المتداولة على الطريقة التقليدية، ويصبحون عرضة للبطالة، مما يوؤدي حتما الى تكثيف الهجرة نحو المدن كملجا للحصول على لقمة العيش . والنتيجة المباشرة لذلك هي طبعا تضخم صفوف العاطلين وآشآه العاطلين في مدن القصدير التي أصبحت واقعا هيكليا دائما في المجتمع المغربي رغم مرور أزيد من ٣٠ سنة على "الاستقلال" .

ان تفاقم البطالة التي تمس أزيد من ٥٠٪ من الرجال ، ناهيك عن العنصر النسوى العاطل أغلبه، لهو الدليل الاكثر وضوحا على افلاس السياسة الاقتصادية التي تنهجها الطبقة السائدة وامانها في تدمير قوى الانتاج في المجتمع . والاخطر من ذلك أن أرباب العمل لا يتزدرون في استعمال جيش العاطلين من أجل مضاعفة استغلال العمال والضغط على أجورهم ومحاولته تكسير نضالاتهم وبث جو الخوف والقلق على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم . وفضلا عن عدم استفادتهن القسم الاعظم من العمال من حق الضمان الاجتماعي ، فان تعويضات المرض وحوادث الشغل نفسها منعدمة تقريبا، بل لقد أصبح من الشائع طرد المصايبين بحوادث الشغل . أما الخروقات الاخرى التي يعرفها قانون الشغل ، فهي لا تعد ولا تحص : الطرد والتسریح من العمل دون سابق انذار ودون تعويض ، الخرق اليومي للحريات النقابية وتدخل جهاز الدولة بشكل مستمر الى جانب أرباب العمل ، استغلال الاطفال وبشكل فاحش ، عدم المساواة في الاجور بين الرجل والمرأة بشكل صارخ ، التراجع عن الاتفاقيات الجماعية والاكتفاء بالتعاقد الفردي ، الخ ...

اما اوضاع التجار والحرفيين والموظفين الصغار والمستخدمين ، فان نتائج السياسة الاقتصادية المتجالية في تجميد الاجور مقابل ارتفاع الاسعار والزيادة في الضرائب والمزاحمة والاستغلال من طرف الوسطاء ... هذه النتائج تنعكس مباشرة بتدهور اوضاع هذه الفئات والدفع بها باستمرار الى موقع الطبقات الشعبية الكادحة وذلك في اطار الفرز الطبقي الهائل الجارى في المجتمع منذ انتقال المغرب الى وضع الاستعمار الجديد .

لقد هم وعملهم ... لما كانوا في حاجة الى صندوق موازنة الاسعار ودعمه للمواد الاستهلاكية الاساسية التي تشكل النسبة الكبرى في استهلاكم . كما أنه لو كان قانون السلم المتحرك للاجور يطبق منذ صدوره في اواخر ١٩٥٩ ، لما كانت هناك حاجة الى صندوق الموازنة الذي أصبح بحكم الاختيارات والسياسة المتبعة عنصرا هيكليا في الميزانية في ظل البنية الاقتصادية والاجتماعية القائمة .

## ٢ - على صعيد اوضاع الشغل

لقد اقترن مخططات "التكتشف" باستفحال البطالة والبطالة المقنعة ، نظرا للافلاس الاقتصادي الشامل وللتخييب الذي أحقته الطبقة السائدة بقوى الانتاج في المجتمع المغربي . لقد أصبح اغلاق المعامل وطرد العمال وتشريد عائلاتهم ممارسة يومية لا تكف عن الانتشار ، حيث بلغ عدد المطرودين من الشغل ١٢ ٠٠٠ عاملا خلال سنتي ١٩٨٢ و ١٩٨١ حسب تقرير لبنك المغرب ، ثم انتقل الى ١٥ ٠٠٠ سنة ١٩٨٣ وحدها . ومن المتوقع أن يكون عدد العاطلين سنة ١٩٨٥ قد تزايد بمليون شخص على الأقل .

ان الاختيارات الاقتصادية المتبعة تنتج جيشا من العاطلين يتضخم يوما عن يوم ، فالبطالة وسوء التشغيل يشملان ٥ الى ٦ مليون مغربي على أقل تقدير ، أي أزيد من نصف السكان المولعين للشغل . وأغلب ضحايا هذه البطالة من الشباب ، حيث أن نصف الشباب المترادحة أعمارهم ما بين ٢٠ و ٢٤ سنة يوجدون في بطالة تامة يساهم فيها بشكل وافر الطرد الجماعي كل سنة لاعداد غفيرة من التلاميذ في مستوى الابتدائي أو الثانوي . وقد تميزت السنوات الاخيرة ببروز ظاهرة أخرى هي بطالة الاطر الصفرى وحتى المتوسطة ، بسبب عجز الدولة عن استيعاب الخريجين والتراجع عن الخدمة المدنية والغا ، ما يقارب نصف مناصب الوظيفة العمومية التي كانت مقررة في التصميم السابق .

ولا شك أن من بين المصادر الرئيسية للبطالة تنامي الهجرة القروية من جراء الوضاع المأساوية التي يعيشها عشرات الالاف من الفلاحين الفقراء أو المعدمين الذين يتعرضون لشتى أنواع الاضطهاد الاقتصادي والسياسي . فاستيلاء الطبقة

## ٢ - على مستوى الصحة والسكن

ومن الواضح أيضاً أن تدهور أوضاع الجماهير الشعبية وخاصة انهيار قدرتها الشرائية من جهة، وانعكاس الظروف السكنية المتميزة بقلة أو انعدام التجهيزات الضرورية وقلة أو تلوث الماء الصالح للشرب من جهة ثانية . يساهمان في استفحال ازمة الصحة، الى جانب عامل أساس آخر هو سوء التغذية . فقد كشفت عدة دراسات اعدتها المنظمة العالمية للصحة عن وجود مشكل غذائي خطير في المغرب، مؤكدة ان قسمًا واسعًا من السكان لا يتوفرون على الحد الأدنى الفيزيولوجي . سوء التغذية هذا يصيب الأطفال بشكل خاص، كما يشير الى ذلك ارتفاع معدل وفيات الأطفال (١٠٠ في الالاف بالمدن و ١٧٠ في الالف بالقرى) ويؤدي الى الكثير من الامراض والاصابات الجسمية والعقلية التي لا تزيدها السياسة الصحية المنتهجة الا تفاقما وانتشارا .

اما على صعيد السكن، فهنا أيضاً تظهر الفوارق الطبقية بشكل صارخ، حيث أن ٢٠٪ من السكان يتكدسون في مدن القصدير التي تعرف كثافة سكانية هائلة وتتوفر فيها جميع الشروط لانتشار الامراض بكافة اصنافها . وتفتقر اغلب الاحياء السكنية الشعبية الى ابسط التجهيزات الضرورية مثل قنوات الماء الحار والماء الجاري والتهوية الخ . . ويشكل السكن اهم قطاع للمضاربات العقارية، حيث لا تتوقف الاكرينة عن الارتفاع بدون مراقبة، وهي متخصصة في المعدل – دون مبالغة – نصف مدخول الفئات الكادحة، وقد رفض البرلمان تجميدها عام ١٩٨٠ . أما في الbadia فحدث ولا حرج !

## ٤ - على مستوى التعليم

مع انقضاء كل عام دراسي وحلول عام دراسي جديد، يعود المشكل التعليمي ليطرح نفسه بمزيد من الحدة على كل المستويات من الدخول الى الابتدائي حتى التخرج من الجامعة . والدخول المدرسي لهذه السنة جاء، والاسر الشعبية لا زالت مفجوعة بمحصلة الموسم الدراسي السابق: هزالة نتائج الامتحانات، اتساع عمليات الطرد المنهجي، تزايد البطالة في صفوف حاملي الشهادات الجامعية . وقد كانت الطبقة الحاكمة قد أقدمت خلال السنين الاخيرة على سلسلة من الاجراءات التصوفية، تطبيقاً لبرنامج صندوق النقد الدولي الذي يعتبر التعليم في المغرب

ان واقع الصحة في المغرب قد بلغ حالة من التردى والخطورة تجاوزت أسوأ الاصحاء في العالم الثالث . ويتجلى هذا الواقع في النقص المذهل في عدد المستشفيات وتجهيزها وتأطيرها، حيث هناك في المتوسط طبيب واحد فقط لكل ٢٠ ألف نسمة ! أما القدرة الایوانية للمستشفيات الموجودة فلاتتجاوز السرير الواحد لـ ٨٤٠ نسمة، بينما الحد الادنى الذى أوصت به المنظمة العالمية للصحة هو سرير واحد لكل ٣٠٠ شخص . ومع ذلك لا زال النظام الصحي يشكو من ضآلة الامكانيات المرصدة له – حيث انخفضت ميزانيته بنسبة ٥٠٪ من سنة ١٩٦٧، بينما تضاعف عدد السكان في ظرف العشرين سنة الاخيرة – اضافة الى سوء التسيير والتبيير الذى تتعرض له هذه الامكانيات .

وتبقى البوادي هي الضحية الاولى للعجز الطبي . وفي بعض البوادي هناك طبيب واحد لـ ٢٥٠ . . . . شخص، وفي منطقة الشمال يوجد مستشفى واحد فقط، ذلك أن ٧٠٪ من الاطباء يتمركزون في المدن الكبرى . لكن هذا لا يعني أن الصحة العمومية تعرف اوضاعاً حسنة في المدن، بل على العكس تماماً، حيث ان امكانيات الدخول الى المستشفيات قصد العلاج أصبحت شبه منعدمة بالنسبة لاصحاب المداخيل الضعيفة، وهم أغلبية المجتمع والاكثر تعرضًا للاصابات والامراض . وحتى اذا ما توفرت هذه الامكانيات، فإنه يكون على المريض وعائلته أن يدفع حتى ثمن الادوات الجراحية نفسها، هذا زيادة على الثمن الباهظ للادوية التي تحكم فيها الشركات الاجنبية بصفة احتكارية .

ومع كل هذا، لم تتردد الطبقة الحاكمة، في اطار الحد من النفقات الاجتماعية، في حذف الالاف من مناصب الشغل في ميدان الصحة العمومية . وقد جاء في تقرير للمؤتمر الاول للنقاية الوطنية للصحة (يناير ١٩٨٥) أن هناك ما ينامه ٨٠٠ طبيب معرضين للبطالة . ورغم ما يعانيه قطاع الصحة من نقص مهول في الاطر الطبية، فقد أقدمت الدولة على سحب جزء كبير من الاعتمادات المخصصة للبحوث والتجارب . ولا شك أن كل هذا لا يزيد الا في تعميق الطابع النخبوي والاستغاثي للنظام الصحي القائم .

وإذا كانت هذه هي الاوجه البارزة لتردد اوضاع الطبقات الشعبية، فإن  
الازمة تشمل في الواقع كافة الميادين الاجتماعية الاخرى بدون استثناء، ولا سيما  
فساد وتفسخ الادارة وهي الميدان المفضل للتسلط والتبدير والرشوة والسرقات  
والفضائح، كما يدل على ذلك ارتفاع عدد الفضائح التي تم كشف النقاب عنها  
مؤخراً (عملية اختلاس بنزين الدولة التي شملت سبع ادارات حكومية، اكتشاف شبكة  
واسعة لتهريب العملة، عملية الاختلاس في شركة الطيران، فضيحة قسم معالجة  
الفوسفاط بخريبكة، فضيحة اختلاس الاموال العمومية في وزارة البريد والمصالح  
التابعة لها.. واللائحة طويلة) فضلا عن فضائح أصحاب البيترودولار وخلفائهم  
المحليين.

وقد كان من المحتوم أن يصاحب هذا التردى الخطير في مقومات عيش الجماهير الكادحة انتشار سريع لشن المشاكل الاجتماعية التي أصبحت للبعض منها أصداً دولية، مثل البناء والمدخرات والتي تستفيد منها فئة من السمسرة تجاريًّا وسياسية، وكل هذا تعبير عن انسداد الأفاق في وجه قطاعات واسعة من الشعب وخاصة الشباب الذي يمثل أزيد من نصف المجتمع . كما يدل على ذلك مثلاً عدد الشباب -

و بعد تقلص الدولة للاعتمادات الموجهة للقطاعات الاجتماعية وخاصة من تقل أعمارهم عن ٢٠ سنة - الذين يقدمون للمحاكم والذى يتزايد كل سنة التعليم، ها هي اليوم تعتمد التخلص منها كلية، عبر "احداث جهات تتوفر على بنسبة ١٥ الى ١٨٪ . موسسات خاصة، تأخذ على عاتقها بعض الاعباء، التي تحملها الدولة حاليا كمجالات التعليم والصحة والشبيبة والرياضة" و "تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في التعليم" ، كما جاء في التصريح الحكومي الاخير. انه اعلان واضح عن عجز الطبقة الازمة الاقتصادية والاجتماعية: الى أين ؟

لأزمة الاقتصادية والاجتماعية: إلى أين؟

الحاكمة وفشلها الذريع، بل ومقارتها بمستقبل ومصير الملايين من أبناء الشعب. أن تعميم مظاهر البوس والحرمان، يحد مقابلة الضروري في الاغتناء وهذا الفشل ما هو الا انعکاس طبيعي لسياسة التبعية، فازمة التعليم هي في واقع الفاحش للطبقة البرجوازية الطفيليّة التي تقدس الارباح والثروات عبر تركيز دور الامر أزمة الاختيارات اللاشعبية التي وجدت في النظام التربوي الموروث عن التبعية الاقتصادية والسياسية لمراكز الهيمنة الامبرialisية، وتحميل الطبقات الشعبية الاستعمار قاعدة للابقاء على التفاوت الطيفي وتهيئة ما تحتاج اليه الطبقة السائدة ثمن افلوس سياستها المتبعه منذ ثلاثين سنه. وهنا لا بد من تسجيل بعض الخلاصات من الاطر الادارية والتكنية واعادة انتاج نفس البنية الاجتماعية القائمة على استغلال الجوهرية التي يكشف عنها بوضوح مازق الوضع الاقتصادي والاجتماعي الراهن، فهي وتهميشه الجماهير الشعبية . ومن ثم، فازمة التعليم هي جزء لا يتجزأ من أزمة البلاد تشير الى ما يهدد مستقبل الوطن وسيادته التي انتهكتها خيانات البرجوازية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهي نتيجة حتمية لغياب الديمقراطية التي تشرك ودولتها التي توُطّر النهج التبعي المفلس .  
الجماهير اشراكاً فعلياً في رسم تحديد القرارات والاختيارات .

١- ان التدابير الظرفية والحقنات الخارجية، مهما بلغ حجمها، ستظل

مرتفع التكاليف" و"عديم المردودية"، وهكذا تم:

- تجميد كل مشاريع التجهيز والتسهيل الجامعي، والاطر وحذف الالاف من مناصب الشغل في التعليم الابتدائي.
- رفع سن التمدرس من سبع سنوات الى سبع سنوات.
- نظام التناوب المنافي لابسط القواعد التربوية، والاستمرار في البالغين سن الدراسة من حقهم في التعليم، وخاصة في البالغين سن الدراسة ٣٥٪. وهذه الاجراءات تعمل على ابقاء نسخة مرفوعة للغاية (٨٢٪) في الوسط القرى و ٤٤٪ في الوسط الحضري الرسمي لسنة ١٩٨٢) وتزيد في تكريس الطابع النخبوي للنظام.
- اغلاق عدة معاهد، وحرمان الموظفين من اجتياز الاختبارات.
- العديد من المعتقلين السياسيين من هذا الحق نفسه، وحرمان في الشغل، والغاية التعاقد مع الدولة في العديد من المؤسسات المتواصل لحرمة الجامعات والطعن في استقلاليتها، وتفشي حوالتعتيم على مستوى البرامج والوسائل التربوية.

卷之三

عاجزة عن مواجهة التازم الاقتصادي المتأصل، لأن مركبات الازمة مرتبطة بشكل عضوي، وكلها بلغت مستويات عالية من الخطورة، سواء تعلق الامر بتراجع الانتاج مغرب اليوم يعرف، بموازاة التازم الاقتصادي والاجتماعي، ترديا ملحوظا يتجسد من وانحصار السوق الداخلية او بمازق الصادرات وانخفاض الهجرة او باستفحال ناحية في محاولات الطبقة الحاكمة لعزل النقابات والجمعيات وتحجيم دورها عبر المديونية الخارجية وتحفظ الرساميل الخليجية، او أخيرا ارتفاع المصاريذ قمع المسؤولين والمندوبين النقابيين وعبر محاولة خنق العمل الجمعوي والثقافي العسكري وتزايد استيراد الحبوب، بينما احتياطي العملة الصعبة في انخفاض مستمر.. بالتضييقات القانونية والمالية والادارية .. كما أن الصحف الوطنية تظل عرضة الى غير ذلك من مظاهر تفكك البنية الاقتصادية القائمة وانسداد آفاق التجاوز للرقابة والاحتجز التعسفيين في اى وقت وحين. أما واقع الاعتقال السياسي فانه، هو ضمن الاوضاع الحالية. والدليل على ذلك أن انخفاض قيمة الدولار بأكثر من ٢٠٪ الاخر، في استفحال مستمر عبر المزيد من الاعتقالات وعبر المضايقات والممارسات وتدمر اسعار البترول الى أقل من ١٥ دولارا للبرميل ، وانتهاء فترة الجفاف .. كل التعسفية داخل السجون نفسها ومحاولة النيل من المكتسبات التي حققتها المعتقلون هذا لم يغير شيئا من واقع الازمة .

داخل وخارج الوطن .

٢ - ان هذا التفكك الاقتصادي الشامل، بل هذه الكوارث الاقتصادية الحقيقة تفتح الباب على مصراعيه أمام تحكم الامبريالية في المصير السياسي للبلاد، فهي تضع الطبقة الحاكمة في موقع الولاء المطلق لمراكز التحرير الامبريالية أكثر من اى وقت مضى، وتحطمتها مستعدة للتفریط في باقي مظاهر السيادة الوطنية مقابل الحفاظ على سلطتها، وتلك ممارسة تاريخية ثابتة عند هذه الطبقة .

غير أن أسلوب القمع من جهة و"الحلول" الموسمية التي تلجم اليها الطبقة الحاكمة باستمرار لفك عزلتها وضمان استمرارها من جهة ثانية، سرعان ما تصطدم بالواقع الموضوعي العني الذي لا يتحمل الترقيع ولا المداورة . فالاجماع المزيف ظل

٣ - ان تفاصيل الفوضى الهائلة التي تطبع الحياة الاقتصادية، رغم كل قائمها على ارضية اقتصادية اجتماعية متفجرة، لأنها لم تشهد أى تطور ايجابي من الشعارات الباطلة، ليؤكد من جديد زيف ما يسمى بالتخطيط وعجز البرجوازية شأنه أن يدعم التحالف النخبوى الفوقي الذى أطلق عليه لقب "الاجماع الوطنى" ، الطفليية وممثلوها السياسيين عن الاتيان بأى مشروع مستقل ، ولو كان في اطابل على العكس من ذلك استمرت في التدهور والتازم، كما رأينا، منعكسة على الاتجاه الرأسمالي الليبرالي نفسه . أما الليبرالية التي تتغنى بها الطبقة الحاكمة الجماهير المسحوقة بالمزيد من القهر والتتفجير . ولذلك لم يتوقف المد النضالي عن فانما تعنى تحقيق الليبرالية لافرادها فقط وتمكينهم من كافة وسائل النهب والاشرار التطور والتصاعد رغم القمع ورغم تواؤه الانتهازيين والمنتفعين . فمع احتدام والدخن على حساب الشعب الكادح . ولذلك فشعار الليبرالية الزائف ، مثله مثل شعار التقاضي الاساسي الذى تتوافق فيه أوسع الجماهير الشعبية وفي طليعتها الطبقة "الاجماع الوطنى" ليس الا تغطية للحرب الطبقية التي تشنه الطبقة السائدة العاملة مع حفنة المستغلين السمسارة، ينتقل الاصطدام الاجتماعي الى مستويات أكثر حدة وشمولية ، خاصة مع تأثير التحولات الاجتماعية الجوهرية التي طرأت على بنية المجتمع المغربي ، وأهمها بالتأكيد :

٤ - ان نهج حرب طبقية مثل هذه يمر لدى الطبقة الحاكمة عبر تصعيي القمع المتعدد الاشكال والمس بالحربيات العامة والفردية . لقد أصبح الاعتقال التuffusi ظاهرة يومية مثل العسف والقهر في علاقة الادارة والسلطات بالمواطنين من طرف كبار المالكين - أدى الى تكثيف هجرة اليد العاملة الى المدن حيث الكساد انه واقع مر لا يمكن أن تخفيه المؤسسات الشكلية من مجالس بلدية وقروية وبرلمان . الاقتصادي والتجاري وانعدام فرص العمل ، اضافة الى انسداد باب الهجرة الى

الخارج على خلاف السنوات السابقة. وهذه الوضعية تزيد من احتمالات الانفجارات النقابية العمالية.  
الاجتماعي، رغم الاجراءات الامنية المتخذة.

وهكذا، لا يمر يوم واحد دون أن تعرف المعامل أو المؤسسات العمومية  
٢ - تزايد وزن الشباب ومعاناته وتعمق حسه النقدي والتقديمي، رغ اضرابات مطلبية وتحركات احتجاجية يحتاج سردها الى مجلدات ومجلدات . وقد  
محاولات بل ومحططات التبييض والتهسيش التي تمارسها الطبقة الحاكمة .. كما ا عرفت الشهور الاخيرة بشكل خاص تصعيدا ملماسا للنضالات العمالية، ولا سيما في  
رمي بعشرات الالاف من التلاميذ والاطفال الى الشوارع كل سنة وما تکابده الار قطاع المناجم والصناعات الكيميائية (آسفى، مناجم جرادة، منجم الحمام، مناجم  
الفقيرة من مأسى اجتماعية من جرا، حملات الطرد الجماعي هاته .. كل هذا يشك الفوضاط بخريبة واليوسفية وابن جرير ..) مع استعمال أساليب نضالية متقدمة  
كالاضراب والاعتصام والمسيرة الاحتجاجية. كما أن الجدير باللاحظة هو تعميم  
الاضرابات الاحتجاجية على تسريح العمال وعلى طرد أو اعتقال الممثلين والمناضلين

٣ - التحول الملحوظ في بنية توزيع السكان بين المدن والقرى : توس النقابيين، والمطالبة بارجاع الموقوفين من العمال .. وهذا ما يشير الى ارتفاع  
المدن المتوسطة، الاتجاه نحو تمركز ٥٠٪ من المغاربة في المدن عام ١٩٩٠ مستوى التضامن والوحدة والتنظيم في صفوف الطبقة العاملة .

واستمرار التزايد الديمغرافي بوتيرة سريعة (٣٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٠) مما يعده  
بوجه خاص مشكلة التموين الغذائي لجماهير المدن، في ظل استمرار نفس البنيان  
ونفس السياسة الزراعية غير المستقلة. ومن هنا ندرك ما للزيادة في أسعار مواد  
الاستهلاك الأساسية من علاقة وثيقة بانفجار العنف الجماهيري، كما حدث في  
انتفاضتي ١٩٨٤ و ١٩٨١ . \*

وبشكل عام، فإن استفحال الفوارق الطبقية المرافق لسياسة النهب  
والاستغلال، اذ يعني حرمان أغلبية الشعب من حاجياته الأساسية وتوسيع صنوف  
المشردين والمعاطلين وكافة ضحايا النهج التبعي، فهو يشكل القاعدة الموضوعية

٤ - انعكاسات تطبيق سياسة "التقشف" ، وخاصة الزيادة في الاسعار في ظل تطور صمود ونضالية الجماهير الكادحة ومواجهتها للحرب الطبقية الشرسة التي  
تخلص المداخيل الفعلية، على الفئات المتوسطة، وتدهور اوضاع هذه الاخيرا رسمنا ملامحها، وارتفاع وعيها بضرورة تكثيف النضال الديمقراطي على كافة  
الواجهات، وبأن مصلحتها تكمن في تحقيق التحرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي  
الاتفاق أمام خريجي الجامعات وافلاس العديد من المشاريع الصغرى التي كان للوطن، ضمن بديل وطني ديمقراطي يربط بين مهام التحرير والديمقراطية  
والاشتراعية بشكل واضح ولا غبار عليه .

لكن العامل الام في احتدام الصراع الطبقي هو بدون شك التطور النموذج  
للطبقة العاملة المغربية، بفعل التحول التدريجي الذي حدث في بنيتها لا من حيث  
السن ولا من حيث الارتفاع النسبي لمستوى التعليم عند قسم واسع من أفرادها ،  
على مستوى التجربة النقابية وارتفاع الوعي السياسي العام بموقع الطبقة العاملة  
المركزي في المجتمع وقدرتها على جمع الفئات الشعبية الاخرى حولها والذهاب  
بها، وذلك رغم الانحرافات ومظاهر البيرورقراطية التي لا زالت متسلطة على الامر



## مميزات ومراحل تطور الطبقة العاملة في الوطن العربي

الهدف من هذا الموضوع ليس هو اثارة مجموع القضايا المتعلقة بالتاريخ الاجتماعي للطبقة العاملة في الوطن العربي، بقدر ما هو رسم الاتجاهات الكبرى لتطورها، من زاوية منهجية محددة الغرض منها توضيح المنطلقات الاساسية للمنهج الاشتراكي العلمي في التحليل .

في هذا الاتجاه، ينبغي في البداية تحديد مقتضيات تطبيق مصطلح الطبقة على تطور الحركة العمالية العربية من الوجهتين التاريخية والمستقبلية على السواء . فمفهوم الطبقة، على ضوء المنهج الاشتراكي العلمي، يحيل الى مفهوم آخر، هو نمط الانتاج السادس في تشكيلة اجتماعية معينة، لأن الطبقات هي مجموعات واسعة تتميز عن بعضها أولاً بالموقع الذي تحتلته في نظام انتاج اجتماعي محدد تاريخياً، ثم

الرأسمالي، وهذا ما ينطبق بشكل خاص على الوضاع الاستعمارية.

### النشأة التاريخية

إذا كان الجميع يتفق على أن تعميم نمط الانتاج الرأسمالي في الوطن العربي، قد جاء نتيجة للاستعمار، فلا بد من اضافة بعض التدقيقات من زاوية أصول الطبقة العاملة. فبعض البلدان لم تكن منغلقة على التحولات التي كان بإمكانها أن تقود إلى ظهور بوادر الرأسمالية من دون الاستعمار. في بداية القرن الماضي، كانت بعض المدن مثل حلب وتونس تتتوفر على امكانية تحقيق نوع من تراكم الرأس المال، نظراً لموقعها في مفترق الطرق التجارية الجمهورية والقارية وحتى الدولية. وظهرت في ذلك الحين أشكال انتقالية من الرأس المال السلعي إلى تنظيم الانتاج من طرف هذا الرأس المال نفسه، وهو شرط من شروط العبور إلى نمط الانتاج الرأسمالي. كما أن مجالاً وطنياً منسجماً، انطلاقاً من مصر محمد عبده، كان في طريقه إلى التشكل بالتحول حول شكل من أشكال رأسمالية الدولة الذي كان يقتضي توسيعاً جغرافياً معيناً نحو مصادر المواد الأولية، وتشجيعاً للرأسمالية الخاصة في القطاع اللبناني / السوري والفلسطيني الواقع تحت نفوذ مصر بعد العثمانيين.

على أن هذه البوادر الأولى لم تعط ثمارها. وبالإمكان تارikh هذا التوقف بالنسبة للمشرق العربي في سنة ١٨٤٠، وهو تاريخ التدخل الأوروبي إلى جانب العثمانيين، وبالنسبة للمغرب العربي، في سنة ١٨٢٠، وهي سنة احتلال الجزائر. وفي المرحلة الفاصلة ما بين ١٨٨٠ ونهاية الحرب العالمية الأولى، كان استعمار الوطن العربي قد تحقق بشكل كامل. عندئذ، أصبح التطور الاقتصادي / الاجتماعي للعالم العربي خاضعاً بهذا الشكل أو ذاك لمطالبات انتقال الرأسمالية الأوروبية إلى مرحلتها الامبرialisية المتسمة بالتوسيع الاستعماري قصد التحكم في الاسواق ومصادر المواد الأولية وتوسيع مجال تصدير الراسمال والمنتوجات. ومع الاستعمار، انطلق مسلسل تعميم اندماج البلدان العربية في نمط الانتاج الرأسمالي. لكن هذا الاندماج لم يكن يعني جعل المستعمرات تطهراً رأسانياً داخلياً، بل حصرها في وظيفة خدمة الاسواق الاستعمارية، وذلك بنهاية الخيرات الوطنية للبلدان المستعمرة وممارسة العنف والاستغلال الفاحش على جماهيرها العاملة.

بنوعية علاقتها مع وسائل الانتاج التي غالباً ما يثبتها ويكرسها القانون، وأخيراً بدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل، ومن ثم بأهمية ووسائل الحصول على القسط الذي يعود إليها من الخيرات الاجتماعية، بحيث تستحوذ طبقة على عمل الطبقات الأخرى، نتيجة الفرق في المكانة التي تحملها كل واحدة منها في نظام الانتاج الاجتماعي.

يتعلق الأمر إذن بشبكة من الخصائص التي تعني سلفاً أن دراسة طبقة اجتماعية معينة، لا يمكن أن تتم بمعزل عن مجموع المكونات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والثقافية والإيديولوجية لنمط الانتاج العام الذي يحدد لها كطبقة، مع العلم أن مفهوم الطبقة ومفهوم نمط الانتاج، لا يشيران إلى بنيات ثابتة ونهائية، بل إلى بنيات يخضع تطورها إلى جدلية التناقضات التي تحملها.. وهذه التناقضات بالضبط، هي التي ينبغي أن تشكل موضوع الدراسة التاريخية، في إطار تحليل صيرورة التشكيلة الاجتماعية ككل.

فإذا كان هناك أجراءً وحتى عمال في المجتمعات ما قبل الرأسمالية، فإن الطبقة العاملة لم تظهر إلى الوجود كطبقة إلا مع النظام الرأسمالي، لأن ما يميزها هو أنها تكون من منتجين مجردتين من وسائل الانتاج ومضربيين وبالتالي إلى بيع قوة عملهم مقابل أجر وخلق فائض القيمة الذي يتحول بدوره إلى رأس المال. وليس المطروح هنا هو تسجيل التعارض - الفعلي - ما بين العمل اليدوي والعمل الفكري، ولا حتى بين الانتاج والخدمات، فالحدود الفاصلة ما بين الاثنين هي بدورها تعرف التطور، وذلك أولاً، لأن تحقيق فائض القيمة يتطلب، عدا الانتاج المادي، تنظيم عمليات النقل والتوصيل... الخ، وثانياً لأن فئات أخرى من الإجراء تساهمن في خلق فائض القيمة هذا، تبعاً لتطور قوى الانتاج في ارتباط مع تقدم التقنيات والعلوم. نحن إذن أمام مسلسل اجتماعي ينتج عنه تطور في علاقات الانتاج، هذا التطور الذي يحدد هو الآخر في كل مرحلة بنية الطبقة العاملة في كل بلد.

من ناحية أخرى، إذا كانت الطبقة العاملة طرفاً في التناقض الرئيسي على امتداد النظام الرأسمالي، فإن هذا التناقض لا يلغى بالطبع التناقضات الأخرى المتفاوتة العمق والمدى حسب الشروط الملموسة التي يتطور فيها نمط الانتاج

الجماعية للارض واقامة علاقات استغلالية محلها . ولقد قادت هذه الصيورة الى فصل اعداد هائلة من الفلاحين عن محبيتهم ووسائل انتاجهم ، وظهور فاوض كبير من اليد العاملة في سوق العمل الذي لم يكن من جهته قادرًا على استيعابهم كلها ، بحكم محدودية القطاع الصناعي .

هكذا اذن نشأت الانوية الاولى للطبقة العاملة من اصل اجتماعي تعرض للتفكك والتحلل على يد الاستعمار ، الشيء الذي اكتسبها خاصيتها التاريخية في مرحلة النشأة تلك . فتفكيك البنية ما قبل الرأسمالية في الوطن العربي لم يتم ضربة واحدة ، او في وقت وجيز ، على الرغم من عنف السيطرة الاستعمارية . بل ان هذه الاخرية ، وهي في سيرها الى توسيع مجال علاقات الانتاج الرأسمالية ، قد جعلت من عدم اكمال التمايز والفرز بين البنيات الاقتصادية ، ومن ثم بين الفئات الاجتماعية ، عنواناً لمرحلة تاريخية بكاملها .

هذه البنية التعددية هي في الواقع "قاعدة اقتصادية او مفترق بين مجموع الوضعيات التاريخية ، الماضية والحاضرة والمستقبلية على السواء" . ان التعايش بين علاقات انتاج تعود الى عهود تاريخية مختلفة وأحياناً متباينة جداً ، يؤثر بصورة معقدة على صيورة تكون الطبقة العاملة ، بحيث تمر هذه الاخرية غالباً عبر مجموعة من البنيات الانتقالية التي تقع بين حالة المالك الصغير وحالة العامل الحقيقي . وهذه الوضعيتين تعبيراً أكثر عن حالة ما قبل الطبقة العاملة ، أى عن قوة عمل ما برحت مرتبطة على نحو آخر بالارض ، أو ببعض وسائل الانتاج : الخامس ، المساعد العائلي ، الفلاح الفقير ، الفلاح المجرد من الارض ، العامل الموسمي ... وبكلمة ، انها تعبير عن جمهور من المفقرين الذين تحتجرهم الزراعة في الواقع ، هذه التي أمست ملحاً للكثيرين منهم ، لأن سائر البنيات التي خلقتها السيطرة الاستعمارية ، لا تستطيع استيعاب هذه الكتلة من الجماهير الذين لا يدخلون الطبقة العاملة في الواقع . والاحتياطي البشري يتكون من القطاع المفقير الذي يضم مجموع البنيات ما قبل الرأسمالية والتي أسقطتها السيطرة الاستعمارية" (١) .

\* \* \*

هذا الواقع ترتب عند تعدد وتنوع في الوضعيتين الاستعماريين نفسها ، حتى داخل مجال نفوذ الامبرالية الواحدة . فهناك أولاً ، مستعمرات الاستيطان بنسب تتراوح ما بين ١١٥٪ من مجموع السكان في المغرب العربي ، و ٣٣٪ في فلسطين . وتختص كل مستعمرة في انتاج عدد محدود من المنتجات الزراعية أو المعدنية ، كالقطن ( مصر ، سوريا ، السودان ) أو العنبر (الجزائر) أو النفط (العراق ... ) . كما أن هناك مستعمرات أخرى ذات طابع متميز نظراً لموقعها الجغرافي كمناطق للعبور أو النشاط التجاري ، وهذا هو الشأن بالنسبة لقناة السويس وخليج عدن ولبنان بشكل خاص .

من هذه الأمثلة ، نلمس أن النظام الاقتصادي الاستعماري لم يكن ليشجع عملية التصنيع ، مع استثنائين فقط هما مصر التي كانت قد قطعت في السابق بعض الخطوات في هذا الاتجاه واستفادت من ظروف الحربين العالميتين ، ثم لبنان الذي استفاد من جهته من تحويل رساميل المهاجرين أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية لسنوات ١٩٣٠ ، ومن حاجيات الحرب العالمية الثانية أيضاً . أما خارج هاتين الحالتين ، فقد ظل التصنيع ضعيفاً ومرتبطاً بأهمية الاستيطان . ونتيجة لذلك ، بقيت اعداد اليد العاملة العربية ضعيفة ولم تكن تتجاوز الـ ١٠٪ من مجموع السكان النشطين إلا في حالات نادرة .

لكن التدخل الاستعماري ليس هو مجرد اضافة قطاع رأسمالي "عصري" دون المسار بالبنيات القائمة من قبل . بل انه كان على العكس سبب تحولات عميقه في البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية وما رافقها من تناقضات اقتصادية وسياسية شكلت قاعدة تصنيف طبقي جديد . فقد عرفت قطاعات الانتاج ما قبل الرأسمالية تفككاً وتآزماً بالغين ، حيث اصطدمت الحرف التقليدية بمعاهدة المنتوجات المستوردة التي ولدت حاجيات استهلاكية جديدة ترتب عنها ضيق السوق المحلية ، الشيء الذي أدى الى انهيار مقومات عيش العديد من فئات الصناع والحرفيين . أما البدائية ، فقد شهدت تحطم بنيات الانتاج والتبدل عن طريق العنف الاستعماري الممثل في نزع الملكية والمصادرة وحصر السكان في حيز جغرافي محدد والابادة الجماعية لمجموعات كاملة من الفلاحين تسودها علاقات ملكية مشاعية توّلّف الاساس الوظيفي لمقاومة الاستعمار . والهدف المنشود هو تفكيك علاقات الملكية

## مراحل تكون الطبقة العاملة العربية

هذا الواقع شكل أساس تعزيز التضامن القبلي وأواصر النسب في مواجهة الاستغلال الاستعماري، فكانت القبيلة في هذه الفترة هي التي استطاعت أن تلعب الدور الأول، أى أثناً المقاومة، وقد استقطبت آمال العمال حتى المهاجرين منهم<sup>(٢)</sup> وفي تلك الظروف، ظروف نشأة الطبقة العاملة وتكونها التدريجي – من نهاية القرن الماضي إلى بداية الثلاثينيات – كان التشتت والتبعثر من المميزات الأساسية لليد العاملة، حيث انعدام ظاهرة التمركز واقتصار التجمع العمالي على بعض النقط المعزلة فقط، بينما ظلت المهنة والجماعة هما اللتان تمثلان قاعدة الارتكاز بالنسبة للتجمعات العمالية الأولى، بما في ذلك حتى المواني، والأوراش المتسمة بتنقل وتقرب اليد العاملة، على الرغم من أهميتها العددية<sup>(٣)</sup>.

فمع تمركز الرأسال الاستعماري وتوسيع مجالات استثماراته الزراعية والمعدنية وقيام بعض الصناعات التحويلية، ظهرت إلى الوجود وتطورت وسائل النقل، فتشكلت – بتأثير مختلف – فئات واسعة من عمال أحواض السفن والسكك الحديدية الذين كان لهم دور كبير في توحيد الطبقة العاملة على الصعيد الوطني لكل بلد، ولا سيما في المغرب العربي وדלתا النيل والموانئ<sup>(٤)</sup> الشرقية. وفي نفس الوقت، اتسع حجم العمال المشغلين بالمناجم والأوراش المختلفة والمرافق الصناعية الكبرى، كمصانع التبغ واستخراج النفط بالشرق .. الخ فتكونت بذلك مراكز عمالية كبيرة ظهرت وتركزت معها العلاقات المبنية على الشغل والسكن والصراع المشترك، وكانت مسرحا لاضرابات واسعة حققت تقدما كبيرا للوحدة العمالية على الرغم من اختلاف الوظائف والاسوأ والأصول الاجتماعية.

والتحول الإلasicي الثاني الذي تميزت به فترة الثلاثينيات على الخصوص هو اتساع صنوف المستخدمين وفئة المتعلمين المنحدرين من أصول بروجوازية صغرى وأحيانا من أصول قروية، والتي استطاعت بحكم تعلمها، وبحكم ظروف النضال الوطني أن تضطلع بمهام التأثير النقابي والسياسي للعمال، حيث تطورت الإشكال التنظيمية وبدأت ترسم عالم التنظيم الفدرالي وذلك في إطار قيادة البرجوازية لمجموع الحركة الوطنية التي ضمت في صفوفها مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية المتضررة من الاستعمار، علما بأن كل طبقة أو فئة قد انخرطت في هذه الحركة وهي تحمل طموحاتها الاجتماعية الخاصة الناتجة عن نوع التناقض بينها وبين الهيئة الاستعمارية. وهكذا، فـ"لـكون الشرايين البرجوازية هي التي كانت تقود الحركة

ومع توسيع الرأسال الاستعماري وتوطيد قواعد الاحتلال والاستيطان وظهور مدن جديدة نشأت مهن أخرى مرتبطة بانتشار المخابز والمقاهي والمطاعم والمجازرات، وببداية تشكل قطاع ثالث في البلدان العربية. لكن العاملين بتلك المهن لم يكتوا قوة عمالية بالمعنى الكامل للكلمة، بسبب التشتت وعدم الانسجام الذي كان هو السمة الغالبة لتلك المرحلة، إضافة إلى عدم الاستقرار واعتماد العلاقات العائلية والقبيلية والطائفية في التشغيل والتجمع، وارتكاز العلاقات ما بين العمال على الروابط الجماعية والثقافة الزراعية.. ما عدا بعض الفئات العمالية التي أقبلت بشكل مبكر على إشكال تنظيمية جديدة كالتعاونيات – في المطابع مثلا – والنقابات في إشكالها الأولى .. مع مميزات خاصة في مصر حيث "تقوض نظام الروابط الحرافية في وقت مبكر كنتيجة للحركة الخارجية والداخلية فيما بعد". مكذا كان من شأن الاحتكارات الصناعية التي أقامها محمد علي قبل ١٨٤٠ أن توجه ضربة إلى نظام التدرج الحرافي وتدمير روابط حرافية قوية كرابطة الحياة بوجه خاص. يضاف إلى ذلك أنه إذا كان تم اللجوء إلى تمديد السخرة القروية لفترة طويلة كهيكل ينهض بالأشغال الكبرى (كقناة السويس مثلا) فإن تحول الاريف قد أدى إلى هجرة فردية وإلى تكون سريع للمدن<sup>(٥)</sup>.

تقهقر – القطاع المأجور في المرافق الانتاجية الصناعية منها والفالحية . وهاتان الظاهرتان تنطلقان في الاصل من واقع التبعية الذى هو أساس الوضع الاقتصادي والطبيقي للمجتمعات العربية في قسمها الاعظم . فطبيعة عمليات التصنيع وبطء توسيع الاسواق الداخلية وركود المداخيل الشعبية، والتبعية ازاً الخارج فيما يخص عدداً كبيراً من المواد المصنعة .. اضافة الى تقلبات أسعار المواد الاولية والزراعية .. كل هذه عوامل تحد من من التطور الكمي للطبقة العاملة . كما أن تعدد أنواع وحجم المؤسسات الانتاجية تبعاً لشكل ملكية الرأس المال والتكنولوجيا المستخدمة وتبعاً كذلك لسياسة ادارة قوة العمل .. هذا التعدد يؤثر على تشكيلة الطبقة العاملة من الناحية الاجتماعية ومن ناحية الاجور وحتى من ناحية اشكال الوعي العمالي .

وتلعب الدولة دوراً أساسياً في اعادة انتاج قوة العمل . فما دام جزءاً كبيراً من الرأس المال أجنبياً وليس نتاج التطور الداخلي للمجتمعات المعنية ، فان عليه أن يمر بواسطة الدولة ، لاسيما وأن هذه الاختير غالباً ما تكون هي المشغل الاول في البلد . وفي ظل علاقات التبعية ، يتم ضمان الشروط الامتيازية لفائدة الشركات متعددة الجنسيات بواسطة سياسة الاجور والتعويضات الهرزلية التي تنتظمها الدولة ، وبصفة عامة بواسطة سياسة ادارة قوة العمل والتي تضم كلاً من سياسة التكوين المهني - او غيابها - ونظام الحماية الصحية والاجتماعية والتشريع الاجتماعي للعمل .. فضلاً عن التدخل القمعي لمواجهة المطالب العمالية والتحركات النقابية عامة .

ومن أجل المزيد من التدقيق في وضعية الطبقة العاملة بالوطن العربي ، لابد من تفحص آليات الاستغلال الرأسمالي للعمال . فقيمة قوة العمل تتكون من ثلاثة عناصر هي التي تحدد الاجر النظري هي ١) اعالة العامل خلال مدة اشتغاله ، أي تجديد قوة العمل المباشرة ، وهذا هو مقابل الاجر "المباشر" ، ٢) اعالة العامل خلال فترة التوقف عن العمل (تعويضات البطالة ، المرض ..) و ٣) تعويض العامل باعالة ابنيائه وهذه هي اعادة انتاج قوة العمل . والحال ان الاجر "غير المباشر" الذي يقابل هذين العنصرين الاخرين لا يؤدي الى العمال . وهذا يعني أن جزءاً كبيراً من اعادة انتاج قوة العمل لا يتكلف به القطاع الرأسمالي ، بل يتتكلف به المجتمع القرى حيث علاقات الانتاج العائلية لا زالت مستمرة . وهكذا ، فالبادية توفر للقطاع الرأسمالي نوعاً من الربيع الدائم ، وذلك بشكلين رئيسيين : فهي تزود

الوطنية ، يمكن القول أن كل النضالات العمالية ليست نابعة من التحرك الطبقي الذاتي للعمال ، انهم يتحركون كوحدة ، ولكنها وحدة ليست نابعة من الذات ، بل هي نتيجة لوحدة شرائح البرجوازية " (٤) .

هذا الخلل أو التناقض الحاصل على المستوى الذاتي للطبقة العاملة في الوطن العربي ، سترزيد وتثيره أكثر فأكثر طوال الأربعينيات والخمسينيات ، من جراء النمو المضطرد للمهن والوظائف المرتبطة بالقطاع الثالث وقطاع التعليم . وبالرغم من ظهور مراكز عمالية واسعة ومجمعة عملت على تعزيز النقط الصناعية السابقة ، كنتيجة لقيام بعض المنشآت ابان الحرب ونمو الصناعات البترولية ... . فان الذي ظل طاغياً على الحركة العمالية العربية ، بعد الروابط الحرفية ثم النقابات المهنية الفدرالية ، هو نموذج نقابات الاجراء التابعين للقطاع العمومي وشبة العمومي ، حيث كانت القيادة النقابية من نصيب أولئك الذين تمتعوا بالحد الأدنى من التعليم ، أو بصفة مباشرة من نصيب الاطر التعليمية والتابعة لمختلف قطاعات الوظيفة العمومية الأخرى ، بل وأحياناً من حظ مثقفين ذوى أصول برجوازية كالمدرسين على الخصوص .

على صعيد آخر ، وبحكم الاقتصاد الاستعماري الذي قطع أشواطاً كبيرة في تفكك البنية الاقتصادية والاجتماعية المحلية ، ولا سيما في البوادي ، تزايد من جهة حجم العمال الزراعيين ، ومن جهة أخرى تكونت كتلة من اليد العاملة العائمة والباحثة عن العمل المأجور ، تقبل على الهجرة بنوعيها الداخلي والخارجي أو تلجم الى مزاولة مجموعة من الحرفي المزيف (البطالة المقنعة) التي ستعرف انتشاراً واسعاً على اثر الاستقلالات السياسية ، بحيث سيصبح تضخم جيش العاطلين هذا ، كجزء من الطبقة العاملة ، ظاهرة بنوية في المجتمعات الرأسمالية التبعية في الوطن العربي ، مما سيكرس البنية التعددية للطبقة العاملة . فما هي اذن العوامل الأساسية المؤثرة في هذه البنية؟

#### العوامل المؤثرة في بنية الطبقة العاملة

هناك اتجاه عام مزدوج يتحكم في البنية الاساسية للطبقة العاملة في الوطن العربي : من جهة تضخم القطاع الثالث ، ومن جهة ثانية ركود - وأحياناً

تحرر باقي الفئات الشعبية . والتحرر من الاستغلال رهين بالقضاء على هيأكل الهيمنة الإمبريالية ووسائلها المحلية . ومن هنا فان نضالها الطبقي هو نضال سياسي بالضرورة . فإذا كان النضال الاقتصادي يساهم على العموم في الرفع من مستوىوعي الجماهير ، فهو يكشف في ذات الوقت وغير التجارب عن محدوديته ، لانه يقتصر فقط على التخفيف من درجة الاستغلال بالصراع حول اعادة توزيع فائض القيمة باستمرار ، فان الصراع الايديولوجي والسياسي يطرح نفسه بالحاج عند مستوى معين من الصراع الاقتصادي نفسه ، حيث يصبح الصراع الايديولوجي ضروريا لتسلیح الطبقة العاملة على الخصوص والجماهير على العموم بالنظرية الثورية ، اي الاشتراكية العلمية كمشعل ينير لها الطريق ويرسم لها آفاق المستقبل ، وتواجه به الايديولوجية البورجوازية التي تحاول باستمرار أن تتغلغل وسط الجماهير لتضليلها حتى تتمكن من الحفاظ على الأوضاع القائمة . كما أن الصراع الايديولوجي ضروري لبناء ، الاداة السياسية المعبرة عن مصالح الجماهير الكادحة واستقلاليتها عن جميع التنظيمات البورجوازية الوصية على الجماهير والمتابعة بمصالحها الحقيقة او المستعملة لها كورقة ضغط لا غير .

لكن اذا كان النضال الاقتصادي محدود الاهداف .. وادا كان الصراع الايديولوجي ضروري لتحرير الجماهير الكادحة ، فان النضال السياسي هو أرقى أشكال الصراع الطبقي ، لانه هو الذي يوحد جميع اشكال الاخر ويوجهها نحو تجسيد الافق الثوري المتمثل في تحقيق سلطة الكادحين . ذلك أن استهداف السلطة لا يمكن أن يتم بمعزل عن التعبئة الواسعة للجماهير عن طريق نضال ديمقراطي طويل ومرير . وبدون حزب ثوري قوى مسلح بالاشتراكية العلمية وموحد فكرا وممارسة ، لا يمكن القضاء على الطبقات السائدة وعلى أسس هيمنتها الاقتصادية .

لا يكفي اذن أن يدخل النضال الطبقي المجال السياسي ليصبح نضالا حقيقيا، متماسكا ومتطورا . فلكي يصبح النضال السياسي نضالا طبقيا لا بد له أن يستهدف الاسس الحقيقة للاضطهاد الطبقي . والطبقة الموّهنة أكثر من غيرها ل لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي هي الطبقة العاملة ، نظرا لأن موقعها يجعلها محورة من طموحات الملكية الفردية وقدرة على الدفع بمهام التحرر الى أقصى مدى ، اذ هي الاكثر مصلحة في القضاء على كافة أنواع الاستغلال . وهذا ما يجعلها تشكل العمود الفقري

الأسواق الحضرية بالمواد الغذائية الأساسية بأثمان منخفضة ، مما يسمح بالحفاظ على الاجور في مستوى ضعيف ، وهي ثانيا توفر للقطاع الرأسمالي احتياطي اليد العاملة عن طريق الهجرة ، ثم تأخذ على عاتقها هذه اليد العاملة حينما يتخلى عنها .

وبهذا يتبيّن أن آلية الاستغلال الفاحش للعمال في الوطن العربي متصلة في علاقات الهيمنة التي تمارسها الرأسمالية على الاريات ، وهذا ما يفسر البقاء على البنية الزراعية "التقليدية" وتعمق أزمتها نتيجة الاستغلال والتغيير الذي يبلغ في بعض الحالات حد افراج مناطق فلاجية بكمالها من اليد العاملة الشابة وتعرض قواما الانتاجية الى التقهقر والتفكك والتهبيش . وبهذا المنطق نفسه ، يتم الحفاظ في المدن على قطاع المهن الصغيرة المقنعة للبطالة والتي تلعب دور الضغط على الاجور وعلى شروط العمل حفاظا على معدلات استغلال وبالتالي معدلات أرباح مرتفعة .

على أن هذه الاليات لا تضمن للرأسمالية أرباحا اقتصادية فحسب ، بل أيضا ربحا سياسيا يتمثل في كون اتساع اوضاع البطالة والتهبيش يساهم في نشر نوع من الايديولوجيا الفردية المرتكزة على التنافس والبحث عن الطرق السريعة لحل المشاكل من جانب جماهير العاطلين والتاويل الغبي للاوضاع في غياب الوعي السياسي بالاسباب الموضوعية التي تحدد تلك الاصوات نفسها .

من جهة ثانية ، لا زالت التجمعات السكنية العمالية في الوطن العربي قليلة نسبيا ، وتبقى الحالة الاكثر انتشارا هي تلك المتميزة بالمقارنة ما بين التمركز في موقع العمل (المناطق الصناعية والمنجمية ..) والتشتت السكاني حيث قلة الاحياء العمالية . وهذه البنية الثنائية وما تفرضه على العمال من تجربة مزدوجة ( هيمنة العلاقات العائلية من ناحية ، والتنظيم الرأسمالي للعمل من ناحية ثانية ) تفسر هي أيضا الى حد بعيد بنية الطبقة العاملة والمسارات المتشعبة لتبلور الوعي الطبقي .

#### الطبقة العاملة طبيعة النضال الطبقي

تستمد الطبقة العاملة دورها الطلائعي في قيادة النضال الطبقي من كونها النتاج الخاص والاساسي لننمط الانتاج الرأسمالي . ومن ثم ، فان تحررها هو شرط

وطليعة التحالف مع الفلاحين الفقراء، وبباقي الفئات الشعبية. وتلك هي الضمانة الاكيدة لاتمام مهام التحرر الوطني وتحضير شروط البناء الاشتراكي دون توقف أو اجهاض أو تحريف ..

#### الهواش:

- (١) م . ل . بن حسين : "البنية التعددية للطبقة العاملة (مثال الجزائر)" ، مجلة الطريق ، العدد ٥ ، أكتوبر ١٩٨١ ، ص ٢٧
- (٢) اليزيد البركة : "الطبقة العاملة المغربية : تكونها ومراحل تطورها" ، المسار ، العدد ١ ، فاتح ماي ١٩٨٥ ، ص ٥
- (٣) جاك كولان : "أفكار حول بعض أنماط الانتقال من تعااضديات الروابط الحرافية إلى التعااضديات الطبقية" ، مجلة الطريق ، العدد ٥ ، أكتوبر ١٩٨١ ، ص ١٠
- (٤) اليزيد البركة : المصدر السابق ، ص ٥



## المبادئ التنظيمية الحزبية قواعدها وضوابطها الأساسية

تحتل المسألة التنظيمية والمفاهيم الأساسية المتعلقة بها، مكانة بارزة في اهتمامات المناضلين النظرية وانشغالاتهم اليومية، وذلك لما لها من مضامين أيديولوجية وما يترتب عنها من انعكاسات مباشرة على الواقع والممارسة العملية، ولأنها ليست مجرد تنظيرات أو كلام عديم المحتوى، بل أنها بالأساس قضايا عملية ذات الانعكاسات الهامة والخطيرة في آن واحد.

وسوف لن ندعى من خلال دراسة واحدة، كيما كان حجمها أو عمقها، التعرض لمختلف الملاibles النظرية المتعلقة بالمبادئ التنظيمية وأبعادها الأيديولوجية والاستراتيجية والتنفيذية، علما بأن أي مفهوم من المفاهيم الثورية لا يأخذ مضمونه الحقيقي ومعانيه البعيدة المتكاملة إلا من خلال الممارسة والأخذ

مجمل هذه الاختيارات قد تبقى حبرا على ورق اذا هي لم تترجم على المستوى التنظيمي والجماهيري بشكل مضبوط ومحكم وفق مبادئٍ ومقاييس ثابتة. لكن قبل تناول هذه المفاهيم التنظيمية ذاتها، لنبدأ بطرح هذا السؤال : لماذا ضرورة الحزب الطلقئي وما الذي يحتمها؟

### الحزب الطلقئي ضرورة تاريخية

في الجواب عن هذا السؤال نبدأ بلاحظة عامة وبديهية وهي أن جميع المجتمعات غير الاشتراكية (أى الرأسمالية وما قبل الرأسمالية) تكون مقسمة الى طبقات، من بينها طبقة سائدة ومستغلة تحتكر وسائل الانتاج وتمارس الاستغلال والسيطرة والهيمنة على بقية الطبقات بشتى الوسائل، العنيفة منها و"السلمية". وتلجم هذه الطبقة السائدة الى مركز السلطة في اطار الدولة كأداة ضرورية لفرض هيمنتها واستغلالها، مستعملة جميع أجهزتها من أجل خدمة هذه الاهداف الاتية:

- الترويج لايديولوجيتها الطبقية والدعائية لها وسط المجتمع بأسره ومحاولة ترسیخها وجعلها تسود في جميع العقول، الموالية لها أو المعارضة مبدئياً..
- ضبط جهاز القمع بمختلف تفرعاته ليكون قادرا على التدخل العنيف في كل وقت وحين لحماية مصالحها الأساسية - بدعوى حفظ الامن العام - ومنع أي تغيير أساسي في النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم.
- تخسير الجهاز الاداري عامه لتنظيم شؤونها وحفظها والسهر عليها.

وهذا يعني أن الطبقة السائدة تنظم نفسها عبر أجهزة الدولة أساساً لفرض وادامة هيمنتها واستغلالها، لكنها غالباً ما تحتاج كذلك الى تنظيم سياسي طبقي يكمل مهام أجهزة الدولة في تداخل وترتبط معها. والجدير بالذكر، أن التنظيم السياسي هذا يشكل صورة مطابقة لاواعط الطبقة السائدة نفسها، فيتبين ايديولوجيتها ويخدمها من خلال المواقف والمارسات السياسية العملية، ويخدم مصالحها الاقتصادية والاجتماعية. كما أنها تجد في حياته الداخلية والعلاقات السائدة بين أفراده انعكاساً مباشراً لتلك الايديولوجية. ولنضرب على ذلك مثالين:

(1) التنظيم السياسي الاقطاعي: ان العلاقات السائدة بين أفراد هذا

والعطاء، بينها وبين الخط الايديولوجي الذي لا يستكمل بناؤه هو الآخر الا في معungan النضال وجدلية التنظير والممارسة.

سيبقى الهدف من هذه المقالة اذن، هو تسليط بعض الاوضواه على المبادئ التنظيمية العامة التي يعتمدها الثوريون كقواعد ثابتة في بنا، الاداة الثورية، وتسخيرها داخلها، وضبط دورها وسط الشعب كطليعة للكفاح والبناء الاشتراكي، وأداة خاضعة لارادة الكادحين وقرارها الديمقراطي في نفس الوقت. وسنعتمد ضمن هذه المحاولة منهج التركيز وباراز الخلاصات الجوهرية بما يسمح بطرح تصور شامل حول الموضوع، مع الوعي مسبقاً بأن ذلك التصور سيفتقر حتماً لتفاصيل والتدقيقات التي يثيرها كل مفهوم من تلك المفاهيم التنظيمية الأساسية.

ويحدُر بنا أن نوضح لأول وهلة، إن المبادئ والمفاهيم التنظيمية التي نقصد بها، هي تلك التي يعتمدها الحزب الطلقئي الذي اختار لنفسه الاشتراكية العلمية كاختيار أيديولوجي وأداة للتحليل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في نفس الوقت، وحدد استراتيجية ثورية واضحة وأهدافاً محلية واقعية، تطابق الواقع الملموس وطبيعة المرحلة التي يحتازها نضال الكادحين. ونعني بالاستراتيجية الثورية تلك التي تستهدف التغيير الجذرى لهياكل الاستغلال (الاستعمار والتبعية بالنسبة للمستعمرات وشبيه المستعمرات)، وتمكن الجماهير الشعبية - وفي طليعتها الطبقة العاملة - من سلطة القرار والتقرير وتسخير شؤونها بنفسها.

ضمن هذا الوضوح في الخط الايديولوجي والتحدي للاستراتيجية وأهدافها البعيدة والقريبة المدى، تأتي المبادئ والمفاهيم التنظيمية كاستنتاج طبيعي وامتداد عملي لمجمل هذه الاختيارات. ذلك، أن التنظيم - بمختلف تفرعاته السياسية والجماهيرية - هو وحده الاداة القادرة على ترجمة مجمل هذه الاختيارات والمواافق الى حيز التنفيذ والممارسة، وامتحانها من خلال ذلك، وضمان الربط الجدللي والاغتناء، والتصحيح المتبادل بين النظرية والتطبيق.

هكذا، فإن الهياكل التنظيمية ليست هدفاً في حد ذاتها، ولا معنى لها إلا ضمن الاختيار الايديولوجي والاستراتيجي في اطار خط الاشتراكية العلمية. كما أن

الطبقة الطبقية والحزب الظلائي

اذا ما سلمنا بضرورة التنظيم كضرورة تاريخية وحدتنا الهدف الاستراتيجي  
الثورى المطروح على هذا التنظيم تحقيقه، اى تحقيق التغيير الثورى الجذرى لهياكل  
الاستغلال وبناء المجتمع الاشتراكي، فان المطروح هو تحديد طبيعة هذا التنظيم  
واشكاله وأساليب عمله، سواء بالنسبة لتركيبته وحياته الداخلية او بالنسبة لنشاطه  
العام وسط المجتمع. ومن أجل ذلك، نبدأ بتحديد الطبيعة الاجتماعية لهذا  
التنظيم: فمن البديهي أن تحقيق الاهداف الثورية السالفة الذكر تقتضي توعية  
وتعبئة وتجنيد كل الطاقات والفتائل الشعبية التي لها مصلحة في تحقيق تلك  
الاهداف وعلى رأسها الطبقة العاملة وال فلاجرون الفقراء، اذ أن هذه الطبقات لا  
يمكنها أن تقبل على النضال والكفاح من أجل تلك الاهداف الا اذا تمكنت من الوعي  
بداتها كطبقات مستغلة مظلومة، والوعي بطبيعة الطبقة السائدة وبأشكال القهر  
والاستغلال التي تمارسها. الا أن هذه الطبقات وبمختلف فئاتها لا يمكنها أن تعي  
وتقنع بهذا الواقع ضربة واحدة، وذلك لسبب بديهي أيضا وموأن نفوذ وهيمنة  
أيديولوجية الطبقة السائدة وتأثيرها للمجتمع عبر تنظيمات الدولة عامة وتنظيماتها  
السياسية والاجتماعية الطبقة خاصة والقمع العنيف والمتعدد الاشكال الذى تستعمله  
يتحول دون ذلك، خاصة اذا ما كانت الطبقة السائدة متصلة في الحكم، متغذرة في  
مراقبة مختلف مرافق المجتمع ومتمكنة من فرض الاستلاب عبر فرض أيديولوجيتها  
وتركيزها في ذاكرة ووعي الجماهير كوسيلة من الوسائل الفعالة لبسط سيطرتها  
وادامتها.

من هنا، فإن طبقات شعبية دون أخرى تتوصل إلى الوعي بذاتها، كما أن هذا الوعي يتدرج ويختلف مستوى من فئة إلى أخرى داخل نفس الطبقة، بل حتى بين مجموعة من الأشخاص وأخري.

وباختصار يمكن القول أن النضال والصراع الاجتماعي يفرز طبيعة ثورية من الطبقات والفئات الشعبية، ترتقي إلى مستوى الوعي الثوري قبل غيرها، وتحتل مقدمة الكفاح والمواجهة من أجل تحقيق الاهداف الثورية المرحلية والبعيدة المدى،

التنظيم هي بالضرورة علاقات لا ديمقراطية ان لم تكن استبدادية . فالقاعدة العامة هي الولاء الشخصي والارتكاز على نخبة طبقية اقطاعية ، تدرج المسؤولية والنفوذ والسلطة داخلها وفق هرم مركز ومشخص ، حيث يمركز الحاكم المطلقة كل السلطات الاساسية ، ثم يفوض أجزاءً منها الى الاعيان الذين يختارهم من محبيه المباشر وفق الولاء الشخصي . ويعمل افراد هذا المحظوظ بدورهم على تقسيط الجزء الموكول لهم من السلطة وفق نفس المقاييس .. وهكذا انطلاقا من قمة هرم السلطة وصولا الى القاعدة الاجتماعية الواسعة .

٢) أما بالنسبة للتنظيم البرجوازي فإنه يعكس في داخله أيضاً الأيدىولوجية البرجوازية، حيث نجده يعيش وفق نظام الديمقراتية البرجوازية التي تعتمد حرية التعبير والمبادرة الفردية كضرورة حياتية لنمو وتطور النظام الرأسمالي نفسه. فنجد التنظيم السياسي الليبي يعتمد الانتخابات في تعين الهيئة والإفراد القيادي بين تماماً كما يتم الامر بالنسبة للمؤسسات البرجوازية، كما نجده يولي أهمية خاصة لدور الفرد و"الزعيم" ويقلص دور الهيئات والهيآكل التنظيمية ويلتجيء لأساليب التجمهر والتجمعات والاطارات الواسعة التي تسمح فقط بالمساهمة الشكلية للقاعدة وليس بالمرأة الدقيقة والفعالية للخط السياسي ومنفذيه .

استحضرنا هذين المثالين لنؤكد على أن الطبقات السائدة المستغلة تتلجم بالضرورة لتنظيم نفسها من أجل بسط سيطرتها واستغلالها، سواءً عن طريق الدولة وأجهزتها أو بواسطة التنظيم السياسي لهذه الطبقة الذي يكمل ويدعم دور الدولة ويشكل أداة أيديولوجية وسياسية وادارية تحاول مد نفوذها إلى صفوف المجتمع بكامله، وتعيش داخلياً وفق نفس النمط والعلاقات السائدة . . .

نستنتج من كل هذا، أن الطبقة العاملة والجماهير الشعبية عامة التي تسعى إلى تغيير أوضاع الاستغلال وبناء مجتمع العدالة الاجتماعية ملزمة بتنظيم نفسها هي الأخرى لمواجهة الطبقة السائدة المستغلة والمنظمة عبر الدولة وعبر تنظيمها السياسي البقى الخاص بها، أى أن الحزب الطلائعي ضرورة تاريخية بالنسبة لهذه الجماهير في صراعها ضد الطبقة السائدة، التي لن تتنازل عن امتيازاتها وسلطتها طواعية في جميع الحالات.

٢) الطليعة الثورية الحزبية: و اذا ما سلمنا بدور الطبقة العاملة - كأيديولوجية وموقع في الانتاج - باعتبارها طليعة باقي الطبقات والفنانات الشعبية، فمن الضروري أن نعود لنؤكد أن هذا التعريف يبقى تعريراً نظرياً عاماً، صحيحاً في عموميته، لكنه بحاجة إلى تمييز وتصنيف، ذلك أنه - كما أسلفنا - لا يمكن للطبقة العاملة كلها أن تعنى بدورها وتلتزم به ضربة واحدة وبشكل شامل، بل إن فئات متقدمة منها فقط تصل إلى هذه الدرجة من الوعي والالتزام، وهي الفنانات الطليعية داخل هذه الطبقة نفسها. وعلى عكس هذه الظاهرة، هناك الظاهرة المعاكسة: أي أن عناصر خارج هذه الطبقة يمكنها تماماً أن تتخلص من استلام الطبقة السائدة وهيمنتها الإيديولوجية وتلتحق وتلتزم بأيديولوجية الطبقة العاملة: الاشتراكية العلمية، وتكافح وتضحى من أجلها. ونجد هذه الظاهرة بشكل خاص لدى المثقفين الثوريين وبصفة عامة وسط فئات الشعب الكادح من فلاحين وصناع وتجار صغار وعاطلين وغيرهم... وبذلك، فإن التنظيم الثوري، موضوع عرضنا، لا يقتصر على الطبقة العاملة لوحدها، بل يضم كل العناصر الذين يتذمرون فعلياً بأيديولوجية هذه الأخيرة - أي من خلال موقعهم الاجتماعي ومارستهم اليومية - وينخرطون في الكفاح من أجل تحقيق أهدافها، هذا على شرط أن لا تصبح هذه الظاهرة ظاهرة فئوية جماعية، اذ لا يجوز مثلاً أن تتحقق فئة برجوازية صغيرة بكمالها بالطليعة - وذلك كييفما كانت طبيعة "انتحارها الطبقي" - وأن تظل السمة الاجتماعية الغالبة داخل الطليعة هي الارتكار على العمال والفلاحين كطبقات أساسية.

بعد هذا التمييز والتدقيق في مفهوم الطليعة عبر مستويين (الطبقة العاملة طليعة الشعب كطبقة، والطليعة الثورية الحزبية) يبقى لنا أن نؤكد على أن دور الطليعة الثورية - الحزب الثوري - في النهاية، هو قيادة كفاح الشعب بكتامله، ومن ثم ضرورة ارتباطها بأوسع الجماهير الشعبية الكادحة وتجذرها وسطها، وحضور النضال معها، دونها افراط في السبق ودونها تأخر عن المعركة والمهام الطليعية في الواجهة الامامية. ومن ثم أهمية تعدد أشكال النضال التي تسمح بالارتباط بأوسع فئات الشعب، وبصفة خاصة الدور الاساسي والمكانة البارزة التي يجب أن يحتلها النضال النقابي والثقافي والجماهيري عاماً إلى جانب النضال السياسي وبصفة مكملة له ومتميزة عنه في نفس الوقت.

\* \* \*

وذلك رغم أن كل الطبقات الشعبية، بل الشعب بكتامله - باستثناء الطبقة السائدة - يبقى مهيئاً موضعياً للمساهمة في هذا الكفاح. وللمزيد من التدقيق في تحديد مفهوم الطليعة، يمكن التمييز بين مستويين في هذا التحديد، وهما:

١) الطبقة العاملة طليعة الشعب الكادح: أي أن الطبقة العاملة كطبقة هي المؤهلة من بين الطبقات الشعبية الأخرى لقيادة النضال الثوري أيديولوجياً وممارسة بذلك لاسباب معروفة، تذكر بها بشكل سريع:  
 - موقع الطبقة العاملة في الانتاج الذي يجعلها قادرة على القيام بكافحات ونضالات مختلفة الاشكال، تحقق مكاسب اجتماعية وسياسية مباشرة، وتضعف الطبقة السائدة وتلتحق الضرر بمصالحها الاستغلالية في موقع انتاجية حساسة.  
 - تجرد العمال من الملكية الخاصة لوسائل الانتاج (التي لا يجب الخلط بينها وبين الملكية الخاصة لأشياء فردية أو جماعية أخرى...) وبالتالي اقبالهم وتقبلهم للنضال أكثر من غيرهم.  
 - الطبقة العاملة هي المؤهلة لقيادة النضال الثوري أيديولوجياً، لأن الاشتراكية العلمية هي أيديولوجيتها وأن هذه الطبقة التي لا تملك سوى قوة عملها هي المؤهلة للالتزام بهذه الإيديولوجية وتطبيقها، سواً في مرحلة الكفاح من أجل التغيير الجذري أو في مرحلة البناء الاشتراكي.

هذا على المستوى النظري العام، إلا أن الأوضاع الخصوصية للبلدان غير المصنعة تفرض الانتباه لخصوصيات الطبقة العاملة نفسها ولموقعها ضمن الطبقات الشعبية الأخرى، وللدور الاساسي الذي يلعبه الفلاحون الفقراء، ضمن عملية التغيير الثوري، باعتبارهم يشكلون أغلبية الشعب في بلدان مثل التي ذكرنا، كما يبرز دور المثقفين الثوريين وفئات أخرى من البرجوازية الصغيرة التي تجد نفسها في أوضاع قريبة جداً من أوضاع الكادحين، عملاً كانوا أم فلاحين أو عاطلين. لكن هذا لا يقلل في شيء من دور الطبقة العاملة كطليعة لباقي الطبقات الشعبية - كييفما كان ضعفها العددى قياساً بباقي الطبقات - وإنما يوضح لنا دورها الطليعي، خطأً إيديولوجي، وتنظيم ونضال متقدم، الذي لا يمكنه أن يبلغ أهدافه ويحقق مراميه إلا بالمساهمة الوعائية الفعالة للفلاحين الفقراء والمثقفين الثوريين أولاً ولباقي الطبقات الشعبية ثانياً. وهنا يأتي التدقيق الثاني في مفهوم الطليعة.

وسط الشعب وصولاً إلى العمل المطلبي والنقابي الذي يجند مختلف القطاعات والمهن من أجل تحقيق مكاسب مادية ملموسة ومروراً بالعمل الجماعي والتربوي والترفيهي المختلف الأشكال والانماط... وهذا ما يضمن له التواجد والتجذر وسط الجماهير ومشاركتها محظها من الموقع الطبيعي وتأثير نضالها الواسع النطاق. أما من جهة ثانية، فإن التنظيم الثوري الطبيعي ملزم بتحضير نفسه للمعارك الحاسمة، وفق نضج الظروف الموضوعية والذاتية معاً، وتتوفر الشروط للنقلة النوعية في كفاح الكادحين (أى الثورة)، وبالتالي فهو ملزم بضبط ميائله وتصلبها حتى تكون قادرة على مواجهة مهام هذه النقلة وتلك المعارك بنجاح.

وخلال القول، أن التنظيم الثوري الطبيعي هو الذي يسعى باستمرار إلى التواجد والتجذر وسط الطبقات الشعبية الأساسية والتنويع أشكاله وأساليبه النضالية في مختلف الواجهات، مع الخضوع للظروف الموضوعية والاحتکام إليها في اعطاء الإسبقية لهذا الأسلوب أو ذاك ومع القدرة على التحول السريع من أسلوب إلى آخر حسب متطلبات الظرف وطبيعة المرحلة. مكذا، فإن التنظيم الثوري الذي تتحدث عنه، لا يمكنه أن يكون بمثابة مجموعة معزولة، أو عكس ذلك: تجمع واسع مائع، بل إنه الإادة الثورية ذات الوزن والثقل والحضور وسط الشعب كله، بخطها الفكري والإيديولوجي الرصين وأجوبتها عن كل قضايا التغيير وبناء المجتمع الجديد وكل القضايا السياسية والاجتماعية المطروحة، وبتنظيمها الوظيفي المتتجذر في كل واجهات النضال القادر على الصمود والاستمرار فيما كانت الظروف، عادلة أم استثنائية، ظروف التراكم البطيء، للمكاسب النضالية، أم ظروف النقلة النوعية والنضالات الحاسمة...

### المركزية الديمقراطية وضوابطها

تشكل المركزية الديمقراطية المفهوم الأساسي والثابت الذي ينبغي على أساسه كل تنظيم ثوري، كما تتفرع عنه عدة قواعد وضوابط تنظيمية سنأتي على ذكرها لاحقاً.

ولمحاولة ضبط وتحديد مفهوم المركزية الديمقراطية، علينا أن ندقق في

وهذا ما يقودنا، بعد تحديد الطبيعة الاجتماعية للتنظيم الثوري وتدقيق مفهوم الطبيعة، إلى التعرض للاشكال والاساليب النضالية التي يعتمدها التنظيم الثوري (الطبيعة الثورية) من أجل تحقيق أهدافه الاستراتيجية والإيديولوجية.

### الاشكال التنظيمية وطبيعة الظرف

ان تحديد هذه الاشكال والاساليب يخضع في الحقيقة الى جملة من الاعتبارات والضوابط، سبق ذكر بعضها، والتي تلخصها على النحو التالي:

- ان التغيير لا يمكنه أن يحدث بشكل تلقائي أو آلي، لسبب بسيط، من بين أسباب أخرى، هو أن الطبقة السائدة اقطاعية كانت أم رأسمالية لا تتخلى تلقائياً وطوعاً عن امتيازاتها واستغلالها، بل فقط بعد هزيمتها الطبقية أمام كفاح الكادحين وطليعتهم الثورية.

- كما أن الثورة لا تأتي نتيجة عمل يوم واحد (الا في التصور الخيالي الطوباوي)، بل إنها تشكل في النهاية النقلة النوعية التي تتوج التراكم الكمي والنوعي في الوعي والمكاسب الذي يحقق النضال اليومي الدؤوب والطويل النفس.

- الطبيعة الثورية لا تقوم بالثورة لوحدها، بل بمساهمة ومشاركة فعالة من طرف أوسع الجماهير الشعبية المنظمة والمجندة في مختلف واجهات النضال.

- التنظيم الجماهيري المفتوح والمائع يمكنه أن يجند فئات واسعة من الشعب، لكنه عاجز تماماً على خوض المعارك الحاسمة بنجاح وفعالية والصمود أمام الضربات القمعية التي لن تتأخر الطبقة السائدة في تسديدها له.

- التنظيم المغلق الذي يسعى إلى تغيير الأوضاع عن طريق العنف المعزول شعبياً، لا يمكنه إلا أن يقدم مبررات إضافية لتبني شرعية الطبقة السائدة وقمعها العنيف.

انطلاقاً من مجلل هذه الاعتبارات والضوابط، نستخلص أن أشكال وأساليب التنظيم الثوري الطبيعي لا يمكن أن تكون شكلاً واحداً وقالباً جامداً، فهو ملزم بالارتباط بالجماهير الكادحة قصد التوعية والتأطير والنضال - وذلك عبر كل مراحل الثورة والمراحل السابقة لها واللاحقة - وبالتالي ملزم بتأطير واجهات النضال الجماهيرية، بدءاً بالواجهة الثقافية والفكرية للدعابة للافكار الاشتراكية ونشرها

لأجل الفعالية والانسجام، في اتجاه الرأى الغالب والسائل، أى رأى أغلبية الاعضاء، الذى يصبح ملزماً للجميع في الممارسة العملية والى حين تبدل هذا الرأى أو تجاوزه بشكل ديمقراطي . وهذا ليس معناه كبت أو قمع رأى الأقلية، بل ان من حق هذه الأقلية أن تحفظ برأيها داخلياً وتسعى لاقناع الأغلبية به بالنقاش الديمقراطي وبالاحتكام للاحادث والوقائع وامتحان الاراء والمواقف من خلال الممارسة الفعلية.

ان هذه الديمقراطية تختلف بطبيعة الحال عن الديمقراطية البرجوازية أو الليبرالية التي تسير عليها بعض الاحزاب البرجوازية، حيث تمنح الديمقراطية للاعضاء على مستوى الشكليات فقط، سواء فيما يتعلق بحرية التعبير وابداء كل الاراء الممكنة، لكن بدون أن توأخذ بعين الاعتبار تلك الاراء في القرارات النهائية ولا أن تحظى بأى اهتمام، أو فيما يخص الانتخابات والاختيار المسؤولين وعناصر القيادة التي تبقى دائماً من صلاحية الوجها، وذوى النفوذ المادى والمعنوى، وما هذه في الحقيقة الا صورة مصغرة عن الديمقراطية الشكلية التي يسير عليها المجتمع الرأسمالي ككل ، حيث يمنح الشعب "حق انتخاب من سيستغله" .

اما بالنسبة للبرجوازية الصغيرة، فانها غالباً ما تتبنى مفهوم المركبة الديمقراطية لفظياً لتعمل على افراطه من مضمونه الحقيقي وتحويله الى مركبة بنيوغرافية تسمح لها بالانفراد بحق القرار وضرب الديمقراطية داخل التنظيم أو حصرها ضمن المفهوم البرجوازي الليبرالي في احسن الحالات.

والحقيقة أن مفهوم المركبة الديمقراطية يبقى دائماً معرضاً لمثل هذه الانحرافات اذا هو لم يعرف ضبطاً محكماً وسليناً وقت تطبيقه الديناميكي، ذلك أن حدّة بعض النضالات والكفاحات وظروف القمع والمنع والتضييق على الحريات قد تجعل التنظيم الثوري في حالة يستحيل معها تطبيق الديمقراطية بشكل واسع واتاحة الفرصة لتنظيم عملية ابداً رأى كل الاعضاء في القضايا المطروحة. لذلك، فإن القيادة الثورية للتنظيم هي التي تعرف كيف تحفظ مصالح هذا الاخير، وتتكيف مع ظروف القمع هذه، وتعطي الاسبقية للمركبة التي قد تصل الى حد الاوامر النافذة، لكنها في نفس الوقت تحرض على الوفاء التام والانضباط الدقيق للاهداف والخط المرسوم بشكل جماعي .

هذا المصطلح في حد ذاته، ثم في تطبيقه الديناميكي، وأخيراً في الفرق بينه وبين أنماط من مفاهيم السير الداخلي لاحزاب أخرى، غير الحزب الثوري.

ان المركزية هنا تعنى وجود مراكز للقرار داخل التنظيم الثوري، تبدأ بمراكم القراء الدنلي التي تهم السير القاعدى للحزب لتصل الى المركز القيادى الاساسى المسئول عن السير العام للتنظيم ومبادراته وقراراته . أما الديمقراطية فانها تعنى حق المساهمة لكل عضو من أعضاء التنظيم في تحديد الاختيارات اليدويولوجية والاستراتيجية والتنمية التي يسير عليها هذا التنظيم والمواقف الأساسية التي يتخذها ... وبصفة عامة: الاهداف البعيدة والقريبة المدى التي يرسمها .

هكذا فان مفهوم المركبة/ الديمقراطية يجمع في آن واحد بين المركزية التي تفرضها ظروف الكفاح، اذ لا بد لاي تنظيم مكافح من مركز للقرار يسهر على حسن تنفيذ الاختيارات والخطط المتفق عليها بشكل جماعي وعلى اتخاذ المبادرات والتداريب التي تفرضها ظروف النضالات والمعارك – وهذه حالة عامة مفروضة في أي صراع وأية معركة منذ أن وجدت الصراعات والمعارك – وبين الديمقراطية كمبدأ أساسي لا تنازل فيه داخل أي تنظيم ثوري، اذ هو الذي يسمح لكل عضو عضواً بابداً، رأيه بحرية في كل القضايا الجوهرية الأساسية (وليس بالضرورة في التفاصيل والجزئيات) والمساهمة في صنع كل الاختيارات والقرارات الأساسية التي يتخدها التنظيم، ويعتبر احترام الديمقراطية في الحياة الداخلية للتنظيم وتطبيقاتها سليماً، أى ما يمس العمق وليس الشكليات، ضمانة أولى لاحترام الديمقراطية وتطبيقاتها بالنسبة للمجتمع ككل الذي يسعى هذا التنظيم الى تغييره وبنائه .

وإذا كانت الديمقراطية تعنى أول ما تعنيه حرية المناقشة وابداء الرأى في القضايا الأساسية، فانها تعنى أيضاً خضوع الأقلية وانضباطها لرأى الأغلبية الذي يصبح رأى وقرار التنظيم ككل، وهي الطريقة الوحيدة لجسم الخلافات أو النقاشات أو التمايزات في وجهات النظر وتوحيد المواقف الخارجية للتنظيم وخططه وأهدافه (اذ ليس هناك من طريقة ديمقراطية أسلم وأفضل ...) . فالمناقشة الحرة الواسعة التي يجب أن تعم التنظيم ككل لا بد وأن تحسّم،

وهذا الانضباط لا يهم الفرد فحسب – كيما كانت درجة مسؤوليته – بل يهم كل الهيئات والاطارات التنظيمية وفق القاعدة العامة: انضباط الهيئات السفلية للهيئات العليا المنتخبة ديمقراطياً .

ان الانضباط الحديدي الواعي هو سر نجاح الطلائع الثورية – كيما كان ضعفها العددى – في قيادة الثورات الشعبية نحو الانتصار على اعدائها، لانه هو مصدر قوتها الحقيقة الكامنة في تماسكها والتحامها . . . وفي غيابه تصبح الطليعة عبارة عن مواقف وشعارات – في احسن الحالات – وتعتمد الفوضى والتشرذم .

وادا كان الانضباط واجباً أساسياً من واجبات الفرد أو الهيئة التنظيمية، فلا معنى له ولا جدوى الا بمحاسبته لحق المحاسبة في جميع المستويات، سواه، حق يتتمتع به الفرد او تتمتع به الهيئة التنظيمية . فالمحاسبة الفردية تسمح لاي عضو داخل هيئة تنظيمية معينة من محاسبة بقية الاعضاء على انضباطهم والتزامهم وتنفيذهم للمهام والقرارات المتخذة وملاحظة وتسجيل اخطائهم وانحرافاتهم اذا كانت هناك من اخطاء وانحرافات . أما المحاسبة الجماعية، فانها تسمح لهيئة تنظيمية معينة من محاسبة الهيئة الاعلى منها على القرارات والمبادرات التي اتخذتها وامتحان مدى صحتها وجدوها من خلال النقاش والممارسة العملية في آن واحد . كما أنها تسمح بالعكس اى محاسبة هيئة سفلية على مدى انضباطها وتنفيذها للمهام المطلقة على عاتقها واحترامها للقرارات والخطط المرسومة .

هكذا فان الانضباط والمحاسبة "وجهان لنفس العملة" كما يقال ، وهما بمثابة ضابطين عمليين في تنفيذ مبدأ المركزية الديمقراطية، لانهما يضمنان المركزية من خلال الانضباط من جهة، وجانباً آخر من جوانب الديمقراطية من خلال المحاسبة من جهة ثانية .

اما الضابط الثالث: "النقد والنقد الذاتي" فيمكن اعتباره بمثابة توسيع لمفهوم المحاسبة وبالتالي توسيع للديمقراطية بمفهومها الثوري المتكامل . فالنقد يعني حق كل عضو في انتقاد مواقف او خطط او قرارات التنظيم، وابراز نواقصها او اخطائها او انحرافاتها، وتقديم بدائل بشأنها كما يفهمه او يراه، وحقه في انتقاد

اما عندما تكون الظروف العامة سانحة لتنفيذ الديمقراطية بشكلها الواسع الكامل ، سواه، في مرحلة من مراحل الكفاح من أجل التغيير او في مراحل البناء، فلا يبقى للتنظيم الثوري اى مبرر في عدم تنفيذه ما وجنى ثمار المساهمات الجماعية الخلاقة .

نرى اذن أن المركزية/ الديمقراطية ليست بمفهوم جامد، لكن تطبيقها السليم يخضع بالضرورة للظروف المحيطة بالتنظيم الثوري ويسعى الى ايجاد التوازن بين ضرورة المركزية لاجل الفعالية والمبادرة وضمان وحدة القرار والخطط . . . والديمقراطية كمبدأ ثابت في السير الداخلي كما في الحياة المجتمعية بصفة عامة . . هذا التطبيق يتضمن اذن تحديد الاسبابيات بالنسبة لكل وضعية ووضعية وقطع الطريق في نفس الوقت أمام امكانية الانحراف الوارددة باستمرار نظراً لدقّة هذا التطبيق وامكانية انفلاته نحو اختلال التوازن المذكور، اما بالافراط في المركزية بدون مبرر والانحراف نحو البيروقراطية، او بتمييع الديمقراطية واخراجها عن نطاق ما هو اساسي وجوهري لاغراقها فيالجزيئي والثانوي والانحراف بها نحو الليبرالية والشكليات الانتخابية والتمييع والفوضى .

ومن أجل تقليل احتمالات هذه المخاطر والمزالق، فلا بد من التقييد ببعض الضوابط والقوانين التي يجب أن ترافق مفهوم المركزية الديمقراطية في كل تطبيقاته وهي التي نأتي على ذكرها الان .

هكذا يشكل الانضباط أحد الشروط الاساسية في السير العادي لاي تنظيم ثوري . ويعني الانضباط هنا التقييد الحرفي في الموقف والممارسة بموافقت التنظيم لكل وقراراته وتنفيذها تنفيذياً حرفياً أميناً . وقد يصل الانضباط في بعض الحالات – المعارك والمواجهة – الى درجة الانضباط الحديدي الذي يشابه الى حد بعيد الانضباط العسكري داخل جيش ما . الا أن هناك فرقاً جوهرياً بينهما، وهو أن الانضباط الثوري لا يمكن في أية حالة من الحالات أن يكون تعسفياً أو ناتجاً عن الفرض أو الاكراه، انه يعني بالضرورة الالتزام الحر والواعي للخط الایديولوجي اولاً وقبل كل شيء، والتلفاني في خدمته عن وعي وقناعة، والاقبال على العطا، والتضحية من أجل نصرته .

## العلاقة بالاطارات الجماهيرية

بالرغم من أن الاطارات الجماهيرية والعمل الجماهيري بصفة عامة لا يدخل بشكل مباشر ضمن موضوع عرضنا هذا، فلا بد رغم ذلك من الاشارة الى نوعية العلاقة التي يقيمها التنظيم الشورى مع تلك الاطارات التي يعمل على خلقها أو تنشيطها وتأطيرها.

فإذا كان التنظيم الشورى يقتصر على الطبيعة المتقدمة في الوعي والقناعة والالتزام، فإن صلته بالجماهير الشعبية والطبقات الاساسية المعنية بالتغيير لا يمكن أن تتم بشكل عفوأ أو فوضوي، بل ان الاطارات الجماهيرية هي بالضبط صلة الوصل والخط الرابط بين الطليعة والجماهير، على شرط أن تخضع صلة الوصل هذه للمقاييس والقوانين الخاصة بالعمل الجماهيري بمفهومه السليم.

وأول هذه القوانيين: احترام استقلالية المنظمات الجماهيرية وعدم الخلط بينها وبين العمل السياسي المباشر، والتمييز الواضح بين مقاييس هذا الاخير ومقاييس العمل الجماهيري العام والواسع النطاق. فالتنظيم السياسي الشورى يخضع، كما رأينا، لمجموعة من الضوابط والقواعد التنظيمية المشددة، وهو وبالتالي يتشرط مقاييس محددة في الانتماء والالتزام اليومي مع ما يتربّب عن ذلك من تضحيات ونكران للذات.. ومن ثم، فإنه لا يستقطب سوى نوعيات طلبيعة من المناضلين بالمعنى الكامل للكلمة.

أما الاطارات الجماهيرية فهي مفتوحة للجميع، سواً في الحقل النقابي والمهني، أو الثقافي والتربوي.. وبالتالي فإنها لا تفترض في الانتماء أية مقاييس، عدا الانخراط الحر والالتزام بالخط العام الذي يحدد ديمقراطيًا. وتلك هي ميزتها الأساسية التي تسمح لها بحسب طابع "الجماهيرية"، وتوسيع صفوتها لكل المواطنين الذين يرغبون في الدفاع عن مطالب مادية ومعنوية كيما كانت جزئيتها.

ان احترام استقلالية المنظمات الجماهيرية يعني اذن عدم الخلط بينها وبين التنظيم السياسي، وعدم فرض المواقف السياسية عليها واحترام برنامجهما

سلوك أو ممارسة فرد أو هيئة تنظيمية. ومفهوم النقد هنا يقترب كثيراً من مفهوم المحاسبة حول قضية ما أو قرار متخذ أو برنامج متفق عليه أو جانب من جوانب الانضباط، بل يتسع ليشمل كل القضايا بما فيها المتعلقة بالخط الايديولوجي والسياسي.

اما النقد الذاتي، فإنه يعني بكل بساطة تطبيق منطق النقد على الذات نفسها أي انتقاد الفرد لنفسه وقت ارتکابه لخطأ ما أو تسببه في تعرّف معين، أو اعتراف هيئة تنظيمية معينة بخطئها وانتقاد نفسها بشكل جماعي، والتزامها الجماعي كذلك بتجاوز الخطأ والاستفادة منه وعدم تكراره.

ويعتبر النقد الذاتي أسلم طريقة لتجاوز العيوب والتواقص والخطأ، والوعي الدقيق بطبعتها، والاستفادة من دروسها بالنسبة للمستقبل.

ومن البديهي أن النقد والنقد الذاتي يجب أن يتوجه لما هو أساسى وجوهري بروح بناء، أى بنية الاصلاح والتقويم، وليس بنية الهدم والتخريب عن طريق التجريح والنقد الشخص أو الهاشمي أو المصلحي، أو بنية الاستفادة من أخطاء الآخرين للرکوب عليها وبناً نفود شخصي أو جماعي من خلال استغلالها.

اما تطبيق النقد والنقد الذاتي بشكل سليم، أى خارج كل هذه الانحرافات الممكنة، فإنه يرتكز في الحقيقة الى عمل ايديولوجي وسياسي رفيع يحمي الاجهزة والهيئات والأفراد من كل أنواع الانحراف والإلخات الكثيرة، ويضمن دينامية الناشق الديمقراطي التصحيحي والمساهمات الجماعية الخلاقة في ضبط سير التنظيم داخلياً وخارجياً، وتطويره وتحسينه باستمرار...

هكذا، فإن المركبة الديمقراطية مصحوبة بالضوابط المترفة عنها التي ذكرنا (الانضباط، المحاسبة، النقد الذاتي) تشكل المفهوم والعماد القوى الذي يتبنّاه وينفذه كل تنظيم ثوري.. وغالباً ما يتترجمه ضمن قانون داخلي يحدد واجبات وحقوق الاعضا، والهيئات، ويسطر قوانين الحياة الداخلية للتنظيم التي يتقيّد بها كل من انتسب اليه.

– النقابية الفوضوية، أى فرض أهداف "ثورية" على المنظمات الجماهيرية تتعدي قدرتها وتناقض طبيعتها، والسعى إلى تحقيق "الثورة" عن طريقها كبديل عن التنظيم السياسي الثوري . . .

ان خط الثوريين داخل المنظمات الجماهيرية هو الذى يتوجب كل هذه الاخطاء والانحرافات، ويتمسك ويدافع عن استقلاليتها وعن الديمقراطية داخلها، مع العمل على تأطيرها وتوجيه عملها الخاص ضمن المشروع العام، ومن ثم صعوباته وتعقيبات تطبيقه.

### حول بعض الانحرافات المحتملة

استعرضنا فيما سبق، بعجاله وبكثير من التبسيط، المفاهيم التنظيمية العامة والقواعد والضوابط التي يعتمد بها الثوريون في بنا، الاداة الثورية، ويسير عليها كل تنظيم اختار لنفسه خط الاشتراكية العلمية واستراتيجية التغيير الثوري . . لكن هل من شأن تبني هذه الاختيارات والمفاهيم والتقييد بتلك الضوابط والقواعد أن يقي التنظيم الثوري من العيوب والنواقص ويفصله من الانحرافات والتعثرات . . الخ؟

للاجابة على ذلك، نستحضر اعتبارين : أولهما أن بنا، الاداة الثورية ليس بعملية آلية ولا بمهمة ظرفية ومحدودة زمنياً وفق تصور مسبق وجامد، بل انهما بالضرورة عملية مستمرة، وهي جزء لا يتجزأ من الصراع بين قوى التغيير والتقدم من جهة وقوى المحافظة والرجعية من جهة ثانية . وثانيهما أن الطبيعة نفسها تنبع في النهاية من المجتمع الذي تريد تغييره، ومن فئات وشراائح مختلفة كما رأينا . وبالناتي، فإن الاداة الثورية في مختلف مراحل انبنيتها وكفاحها، لا يمكنها منطقياً أن تنجو من انعكاسات الصراع العام داخلها ومن رواسب وبقايا الافكار القديمة وتأثيراتها . وبتعبير أوضح، فإن الايديولوجية السائدة، أيديولوجية الطبقة المستغلة، اقطاعية كانت أم برجوازية لا بد وأن توثر وتتوارد داخل التنظيم الثوري نفسه، بهذه الصيغة أو تلك، بهذا القدر من الحدة أو ذاك ، سواء كظاهرة فردية معزولة أو كظاهرة ذات حجم معين، الشيء الذي يحدد حجم الانحراف ودرجة خطورته داخل التنظيم الثوري .

الخاص والنوعي الذى يجب على قضايا معينة ومحددة، واعطاً العمل داخلها، نقابياً كان أم ثقافياً، قيمته العالية ومكانته الالاّقة به .

لكن هذا لا يعني بالنسبة للثوريين عدم التواجد داخل هذه المنظمات أو "الاستقلال" عنها والنفور أو التعالي عنها . على العكس من ذلك، فعلى المناضل الثوري أن يكون طليعاً أيضاً داخل المنظمات الجماهيرية، أى في الصنوف الامامية للنضال والتضحية من أجل تحقيق مكاسب مادية ومعنوية للجماهير الشعبية في مختلف الميادين . وعليه أن يعطي المثال بالمارسة والالتزام والنضال اليومي ليتمكن من اقناع وكسب الجماهير والاحتکاك بها والتعلم منها في نفس الوقت وادرارها همومها ومشاغلها وتطلعاتها ادراكاً تاماً . وبالتالي التجاوب معها، وكسب الثقة هي عباد الثوريين داخل المنظمات الجماهيرية لتلعب هذه الاخيرة دورها الخاص بها ضمن المشروع المجتمعي العام، سواء من أجل تغيير القديم والبالي أو تشيد الجديد .

هكذا يسير العمل التنظيمي السياسي الطلقئي والعمل الجماهيري الواسع النطاق، كل من موقعه وحسب خصوصياته ومقاييس اشتغاله . . لكن في اطار خدمة نفس التوجه العام، بهذا القدر أو ذاك، وفي تكامل وانسجام، وبما يوفر ارتباط الطبيعة الثورية بمختلف فئات الشعب . . الا أن الامر لا تسير دائماً وفق هذه النموذجية والإيجابية، فإذا كان على الثوريين التواجد في كل المنظمات وفي كل القطاعات من أجل تأطيرها والدفع بنضالها نحو التوجه السليم، فإن المنظمات الجماهيرية لا تنجو دائمًا من الانحرافات والانزلالات، سواء بسبب أخطاء الثوريين أنفسهم، أو من جراء تأثيرات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة داخل هذه الاطارات الواسعة المفتوحة . ومن بين هذه الاخطاء التي تحدق بالمنظمات الجماهيرية، يمكن أن نذكر ثلاثة منها أساسية، وهي :

– الهيمنة ومحاولة تحويل منظمة جماهيرية ما الى منظمة ذليلية تابعة، تبعية مطلقة، الى القرار السياسي لحزب معين، وضرب الديمقراطية داخلها وتهبيش ومنع أي رأى مخالف أو معارض داخلها . . .

– النقابية الاقتصادية ومحاولة حصر النضال النقابي والمطابي عامه في الجزئيات الاقتصادية ومنعه من اكتساب أي أفق ضمن المشروع المجتمعي العام . . .

- الانتهارية، انتهاز الفرص ، كفرد أو مجموعة، لخدمة المصلحة الشخصية على حساب الخط المرسوم ومصلحة التنظيم .
- الاتكالية وانعدام المبادرة، بمعنى الاتكال على جهاز معين أو شخص أو جهة معينة داخل التنظيم، في تحديد المواقف وممارستها . . وذلك شكل من أشكال الولاء الشخصي أو المشخص الذي يوؤدى الى انعدام المبادرة القاعدية والتقوّع على النفس وعدم المشاركة النشيطة والفعالة في صنع القرارات وممارستها .
- النخبوية، أي اعتبار التنظيم الثوري بمثابة النخبة العالية، والمتعلقة على الجماهير، مما يوؤدى الى الابتعاد عن هذه الاختيارة وعدم الاحتكاك بها والتعلم منها .. وبالتالي السقوط في التقوّع والتهميـش .

وإذا كان التنظيم الثوري يتعرض باستمرار لبروز هذه العيوب والانحرافات - وغيرها - كتأثيرات مباشرة أو غير مباشرة للايديولوجية السائدة، فإنه قد يتعرض أيضاً للتلغيـم البوليسي كمحاولة من الطبقة الحاكمة لضرره وسلله من الداخل . . إلا أن مختلف هذه الانزلاقات والمخاطر ليست بحتمية، أو أنها قدر منزل على التنظيم الثوري . . كما أن درجة خطورتها تختلف مع اختلاف شكل وحجم بروزها: أما ظاهرة فردية أو بما يمس المجموعة المعزلة، وأما ظاهرة ظرفية مرتبطة بتطور معين أو ظاهرة متعددة متأصلة . . .

لذلك، فإن التنظيم الثوري الطلائـعي هو ذلك التنظيم الذي يتمكن باستمرار وغير مختلف مراحل كفاحـه، من تطويق العيوب والامراض التنظيمية التي تظهر في صفوـه ويتمكن من عزلـها والحد من نفوـذـها، وصولاً الى اقتلاع جذورـها والقضاءـ عليها، سلاحـه في ذلك: النقد والنقد الذاتـي الفـردي والجماعـي لحصر العيوب واصلاحـها في إطار النقاشـ الديمقـراطي السـليم الذي يجب أن يسرى باستمرار داخل كل هيئـاتـ التنظـيم ( تماماً كما يسرى الدـمـ في شـريـانـيـنـ الجـسـمـ) ليـعملـ باـسـتـمرـارـ على الرفعـ من مستـوىـ تـكـوـينـ كلـ الـاعـضـاءـ، وترـسيـخـ وـتـمـتـيـنـ وـاغـنـاءـ خطـ الاـشتـراكـيـةـ العـلـمـيـةـ بماـ يـتـجـاـوبـ وـيـطـاـبـقـ الواقعـ العـيـنيـ المـلـمـوسـ، حتىـ تـتـغلـبـ وـتـنـتـصـرـ علىـ الاـيـدـيـوـلـوـجـيـةـ السـائـدـةـ، فيـ سـاحـةـ المـجـتمـعـ كـكـلـ، كـمـ فيـ دـاخـلـ التـنـظـيمـ الطـلـائـعيـ نـفـسـهـ .

\* \* \*

مـكـذاـ، فـانـ تـأـثـيرـاتـ الاـيـدـيـوـلـوـجـيـةـ السـائـدـةـ لاـ تـظـهـرـ بـالـضـرـورةـ عـلـىـ الـمـسـتـوـيـ الاـيـدـيـوـلـوـجـيـ وـالـسـيـاسـيـ دـاخـلـ التـنـظـيمـ الثـورـيـ، لـكـ بـصـماتـهاـ قدـ تـظـهـرـ عـلـىـ أـكـثـرـ مـسـتـوـيـ، سـواـ عـلـىـ مـسـتـوـيـ تـرـبـيـةـ الـافـرـادـ وـعـقـلـيـتـهـمـ وـالـقـيـمـ الـتـيـ لـقـنـتـ لـهـمـ بـأـكـثـرـ مـسـيـلـةـ أـوـ عـلـىـ مـسـتـوـيـ السـلـوكـ الـوـاعـيـ أـوـ الـلـاـوـاعـيـ الـذـيـ قدـ يـعـكـسـ تـأـثـيرـاتـ الاـيـدـيـوـلـوـجـيـةـ السـائـدـةـ بـشـكـلـ مـنـ الـاـشـكـالـ .ـ وـغـالـبـاـ ماـ تـظـهـرـ هـذـهـ التـأـثـيرـاتـ بـطـرـيقـتـيـنـ:ـ اـمـاـ كـنـقلـ جـانـبـ مـنـ جـوـانـبـ الاـيـدـيـوـلـوـجـيـةـ السـائـدـةـ دـاخـلـ التـنـظـيمـ،ـ اوـ مـنـ خـلـالـ التـمـرـدـ العـفـوـيـ الـبـرـجـواـزـيـ الصـغـيرـ وـالـرـفـضـ الـفـوـضـيـ لـتـلـكـ الاـيـدـيـوـلـوـجـيـةـ وـالـسـقـوـطـ فـيـ النـهـاـيـةـ فـيـ اـفـرـازـ مـنـ اـفـرـازـاتـهـاـ .ـ

وهـكـذاـ أـيـضاـ، فـانـ الـمنـاضـلـينـ الثـورـيـنـ،ـ كـيـفـاـ كـانـتـ قـنـاعـاتـهـمـ الـمـبـدـيـةـ وـالـتـرـامـهـمـ وـتـضـحـيـاتـهـمـ،ـ لـاـ يـمـكـنـهـمـ أـنـ يـتـجـرـدـواـ مـنـ تـأـثـيرـاتـ الاـيـدـيـوـلـوـجـيـةـ السـائـدـةـ كـعـقـلـيـةـ وـتـرـبـيـةـ وـسـلـوكـ وـقـيـمـ تـجـرـداـ كـامـلاـ تـاماـ .ـ وـاـذـاـ مـاـ حـقـقـ بـعـضـهـمـ ذـلـكـ (ـمـنـ خـلـالـ نوعـ مـنـ ثـورـةـ ثـقـافـيـةـ عـلـىـ النـفـسـ)،ـ فـلـيـسـ بـامـكـانـ جـمـيعـ الـاعـضـاءـ،ـ أـنـ يـصـلـوـاـ إـلـىـ نـفـسـ النـتـيـجـةـ،ـ وـالـحـالـةـ هـذـهـ،ـ فـانـ تـأـثـيرـاتـ الاـيـدـيـوـلـوـجـيـةـ السـائـدـةـ تـصـبـحـ مـصـدـرـاـ لـعـدـدـ مـنـ عـيـوبـ وـانـحـرـافـاتـ،ـ هـذـهـ بـعـضـهـاـ عـلـىـ سـبـيلـ الذـكـرـ لـاـ الحـصـرـ:ـ

- الفـرـديـةـ وـالـزـعـامـةـ،ـ وـهـيـ نـوـعـ مـنـ التـقـمـصـ لـلـشـخـصـ وـالـعـقـلـيـةـ الـاقـطـاعـيـةـ وـتـسـبـيـقـ مـصـلـحةـ وـمـكـانـةـ الشـخـصـ عـلـىـ مـصـلـحةـ الـاطـارـ التـنـظـيمـيـ وـدـورـهـ،ـ بـلـ وـضـرـ لـهـذـهـ الـاـخـرـىـ لـصـالـحـ الـاـوـلـىـ .ـ

- المـغـامـرـةـ وـالـتـطـرـفـ الـيـسـارـيـ،ـ أـيـ انـدـاعـ الصـبـرـ الثـورـيـ وـالـثـقـةـ فيـ الشـعـبـ،ـ وـالـقـفـرـ عـلـىـ المـراـحـلـ بـتـطـرـفـ وـلـاـ مـسـؤـلـيـةـ،ـ وـهـوـ عـمـلـ هـدـامـ يـعـودـ بـاـضـرـارـ فـادـحةـ عـلـىـ الثـورـةـ وـيـوـخـرـهـاـ عـنـ أـهـدـافـهـ بـاـشـواـطـ كـبـيرـةـ .ـ

- الـانـحـرـافـ عـنـ الـمـبـادـيـةـ التـنـظـيمـيـةـ،ـ كـتـمـيـعـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ أـوـ الـاـفـرـاطـ فيـ الـمـرـكـزـيـةـ بـدـونـ مـبـرـأـةـ أـوـ عـدـمـ الـانـضـبـاطـ وـالـاـخـوـانـيـاتـ،ـ سـواـ فيـ

- الـذـاتـيـةـ وـالـحـلـقـيـةـ،ـ أـيـ تـسـبـيـقـ كـلـ مـاـ هـوـ ذـاتـيـ عـلـىـ الـمـوـضـوعـيـ،ـ سـواـ فيـ الـمـوـقـعـ أـوـ الـمـارـاسـةـ مـنـ جـهـةـ،ـ وـمـنـ جـهـةـ ثـانـيـةـ عـدـمـ اـحـتـرـامـ الـاطـارـ التـنـظـيمـيـ الـجـمـاعـيـ وـتـشـكـيلـ حـلـقـةـ حولـ الـذـاتـيـةـ كـاـطـارـ لـلـمـنـاقـشـةـ وـ"ـالـكـوـالـيـسـ"ـ وـالـمـارـاسـةـ الـذـاتـيـةـ الـخـاصـةـ،ـ وـخـوـضـ الـصـرـاعـاتـ الدـاخـلـيـةـ عـلـىـ أـسـسـ ذـاتـيـةـ،ـ أـيـ كـحـزـاـزـاتـ شـخـصـيـةـ أـوـ صـرـاعـاتـ جـزـئـيـةـ هـامـشـيـةـ لـاـ تـمـتـ بـصـلـةـ لـلـقـاضـيـاـ السـيـاسـيـةـ وـالـتـنـظـيمـيـةـ الـجـوـمـرـيـةـ .ـ

## خاتمة

أكدا في بداية هذا العرض على أن المفاهيم التنظيمية الثورية تستمد منطقها ومبرر وجودها من الاختيارات الايديولوجية والاستراتيجية الواضحة في اطار خط الاشتراكية العلمية وأنها في النهاية مجرد انعكاس واستنتاج طبيعي من تلك الاختيارات اذ "لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية".

ويبقى لنا أن نؤكد كخاتمة على أن العكس صحيح أيضاً، أي أن لا فائدة في النظرية والاختيار الايديولوجي بدون أداة ثورية لتطبيقه وتنفيذها وتجسيده على أرضية الواقع الملمس .. وهذا ما يؤكد الربط الجدللي بين النظرية والممارسة، وبين القناعة الراسخة بالأهداف والعمل اليومي الدؤوب والصبور من أجل تحقيقها . وادا ما تم هذا الربط الجدللي المتين بين النظرية المتينة والتنظيم المتين كذلك ، في عملية من الاخذ والعطاء، والاغنان، المتبادل، اذ ذاك ترتقي النظرية الى مستوى المذهب والعقيدة ويشكل الحماس والتضحية السخية أرقى أشكال القناعة والالتزام، ويتحقق التنظيم "المعجزات" في التغيير والبناء الاشتراكي ... وذلك ما أبرزته وأثبتته تجارب الشعوب .

